



تعزيز اتساق السياسات عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إطار المهام الرقابية للأجهزة
العليا للرقابة

نسخة تجريبية 2024

الاختصارات

لجنة خبراء الإدارة العامة	CEPA
منظمات المجتمع المدني	CSO(s)
الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات	DFOG
الاتحاد الأوروبي	EU
تيسير الأثر الرقابي	FAI
غازات الاحتباس الحراري	GHG
التقرير العالمي للتنمية المستدامة	GSDR
المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة	HLPF
مبادرة تنمية الإنترنت	IDI
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنترنت)	INTOSAI
نموذج مبادرة تنمية الإنترنت للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (نسخة محدثة - 2024)	ISAM (2024)
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة	ISSAI(s)
خطة التكيف الوطنية	NAP(s)
المساهمة المحددة وطنيًا	NDC
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
الأجهزة العليا للرقابة	SAI(s)
أهداف التنمية المستدامة	SDG(s)
معهد ستوكهولم للبيئة	SEI
منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية	UCLG
منظمة الأمم المتحدة	UN
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	UN DESA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	UNFCCC
المراجعات المحلية الطوعية	VLR(s)
المراجعات الوطنية الطوعية	VNR(s)

جدول المحتويات

2.....الاختصارات

4.....نبذة عن إطار المهام الرقابية هذا

5.....الجزء الأول

5.....1.1 ما المقصود باتساق السياسات؟

8.....2.1 ما أوجه الترابط بين الأهداف والمقاصد في أهداف التنمية المستدامة؟

9.....1.2.1 حصر أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وتحليلها

3.1 كيف يؤثر السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على جهود الحكومة الرامية إلى ضمان التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية

12.....المستدامة؟

16.....الجزء الثاني

16.....1.2 لماذا يحظى اتساق السياسات بالأهمية؟

18.....2.2 من أصحاب المصلحة المعنيون باتساق السياسات المعنية بأهداف التنمية المستدامة؟

22.....3.2 كيف تؤثر الطبيعة المتكاملة لجدول أعمال 2030 في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

4.2 ما الإجراءات التي تتخذها الحكومات لتعزيز طبيعة التكامل التي يتسم بها جدول أعمال 2030 والاتساق في تنفيذ أهداف التنمية

26.....المستدامة؟

29.....الجزء الثالث:

29.....1.3 كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تمارس الرقابة على اتساق السياسات؟ المداخل

30.....1.1.3 1. مدخل العمليات - أداء العمليات المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

31.....2.1.3 2. مدخل البرامج - الاتساق الأفقي عبر القطاعات أو ضمن حدود القطاع الواحد

34.....3.1.3 3. برامج المدخل - اتساق السياسات عبر مستويات الحكومة

36.....2.3 نطاق المهام الرقابية

37.....3.3 الأسئلة الرقابية

42.....4.3 المعايير الرقابية

42.....5.3 الطرق والأدوات

45.....6.3 التوصيات الرقابية فيما يتعلق باتساق السياسات

47.....7.3 كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تيسير الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية؟

48.....8.3 الكفاءات اللازمة للرقابة على اتساق السياسات

49.....9.3 معالجة بعض التحديات فيما يتعلق باتساق السياسات

50.....قائمة الإطارات والأشكال والجدول

نبذة عن إطار المهام الرقابية هذا

سنواصل دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر سياساتنا الوطنية، ووضع خطط وطنية لتطبيق إجراءات تحويلية وسريعة. وسنعمل على جعل تنفيذ جدول أعمال 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة محوراً رئيساً في خططنا الوطنية وآليات الرقابة. وسنبذل مزيداً من الجهود لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التخطيط والتنفيذ المتكاملين على المستوى المحلي. ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تحسين معالجة أوجه الترابط والتآزر والمقايضات بين أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة. (الفقرة 38 م)، الإعلان السياسي المعتمد في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023)¹

يُعد إطار المهام الرقابية على اتساق السياسات وثيقة تكاملية ومصاحبة لنموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) (2024). ويعد هذا النموذج دليلاً عملياً يهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ مهام رقابية عالية الجودة وتتمتع بأثر رقابي واسع المدى على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي)². ويُعد اتساق السياسات عنصراً أساسياً في تعريف النموذج للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال الرقابة على اتساق السياسات، تساهم الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز شفافية الإدارة العامة وفعاليتها وكفاءتها، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإضافة إلى نموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024)، يهدف إطار المهام الرقابية على اتساق السياسات إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة التي تضع خططاً لتطوير وتنفيذ ممارسات مهام رقابية قوية لأهداف التنمية المستدامة. فمن شأن ذلك أن يوجه القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الأجهزة العليا للرقابة بشأن الكفاءات والمهارات اللازمة للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للمدققين، يوفر هذا الإطار معلومات إضافية وإرشادات عملية عن كيفية فهم اتساق السياسات وأخذ بعين الاعتبار والرقابة عليه في سياق المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لنموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (إصدار 2024).

وينقسم إطار المهام الرقابية على اتساق السياسات إلى ثلاثة أجزاء. يتناول [الجزء الأول](#) سؤال "ماذا" من خلال تقديم مفهوم اتساق السياسات والتعريف به في سياق جدول أعمال 2030، مع التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات منهجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة تكاملها وعدم قابليتها للتجزئة. ويسلط [الجزء الثاني](#) الضوء على سؤال "لماذا" من خلال إبراز أهمية اتساق السياسات وكيفية حضورها في إجراءات الحكومات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، يغطي [الجزء الثالث](#) السؤال المتمثل في "كيف نقوم بذلك". فيوفر هذا الجزء إرشادات عن كيفية فحص اتساق السياسات في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على العمليات أو البرامج، وهما المدخلان المحددان في نموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024). وتناقش الوثيقة الجوانب ذات الصلة باتساق السياسات عند تصميم المهام الرقابية وتنفيذها وإعداد تقاريرها ومتابعتها، بما في ذلك نطاقها وأسئلتها والأساليب والأدوات التي يمكن للمدققين استخدامها لتقييم اتساق السياسات. وستجد على امتداد الوثيقة أمثلة توضيحية مستمدة من دول عديدة تتعلق بمختلف أهداف التنمية المستدامة

وأعد هذه الوثيقة فريق تابع لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA).

1 متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.un.org/en/conferences/SDGSummit2023/political-declaration>

2 نموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة إصدار عام 2024 متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/>
[auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/isam](https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/isam)

الجزء الأول

1.1 ما المقصود باتساق السياسات؟

اتخذ جدول أعمال 2030 من التنمية المستدامة، بتكاملها مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نهجاً رئيساً ومتكاملاً للتنمية³. وتوفر أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق مشتركة وإطار نتائج للتنمية المستدامة يعتمد على أوجه الترابط بين أهدافها ومقاصدها ويوضح هذه الأوجه في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك، أصبحت المؤسسات (المنصوص عليها صراحة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة) جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، وينظر إليها باعتبارها وسيلة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولضمان إحراز تقدم نحو تحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة المترابطة، يدعو جدول أعمال 2030 إلى اتساق السياسات والنهج المتكاملة، وهما أمران ضروريان لتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بأسلوب متوازن، وتوفير الإرشادات ومعالجة التعقيد والتضارب المعيارى المتأصل في الأهداف والمقاصد.

ويبرز تعريف نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (انظر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (إصدار 2024)، القسم 1.2، الإطار 1) أهمية اتساق السياسات. ويشدد على أن المهام الرقابية البرامجية تسعى إلى تقييم جهود الحكومة الرامية إلى ضمان اتساق السياسات في تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن منظور العمليات، تركز المهام الرقابية التي تجرى على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني باتباع نهج الحكومة الشاملة الذي يتيح اتساق السياسات وفي بضرورة احترام عدم تجزئة أهداف التنمية المستدامة وطبيعتها المتكاملة في تنفيذ جدول أعمال 2030.

الشكل 1. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تتدرج المهام الرقابية المجراة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن مهام رقابة الأداء التي تلزم بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإساي) والرامية إلى مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني باستخدام نهج الحكومة الشاملة.

يوجد مدخلان لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:



البرامج

إجراء مهام رقابية على تنفيذ مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق مقاصد محددة مرتبطة بمقصد واحد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة (إما مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها وطنياً أو مقاصد وغايات البرامج ذات الصلة لتعزيز المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في السياق الوطني).

يجب أن تحدد المهام الرقابية المجراة على البرامج الجهود الحكومية الرامية إلى ضمان الاتساق والتكامل في السياسات عند تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تتضمن المهام الرقابية المجراة على البرامج أيضاً أهدافاً وأسئلة تتيح للمدقق تحديد جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق مبادئ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب ومشاركة أصحاب المصلحة.



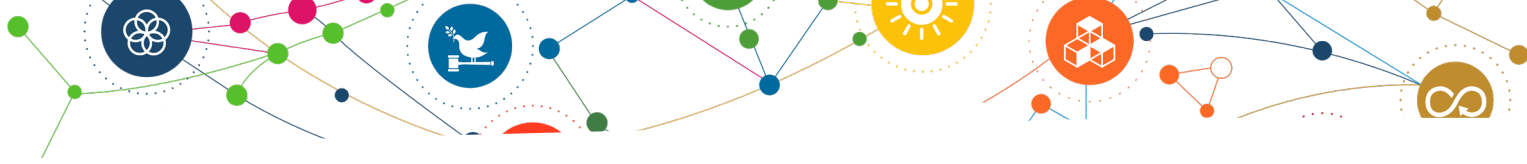
العمليات

إجراء مهام رقابية على أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

تركز مهام رقابة العمليات على العمليات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني عبر قطاعات الحكومة ومستوياتها (نهج الحكومة الشاملة).

يمكن أن ينصب تركيز المهمة الرقابية على العمليات المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وعدم تخلف أحد عن الركب، وأو أي عمليات أخرى.

3 الأمم المتحدة، "العمل معاً: التكامل والمؤسسات وأهداف التنمية المستدامة"، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2018). متوفر عبر الرابط <https://publicadministration.desa.un.org/publications/world-public-sector-report-2018> التالي.



يشير *اتساق السياسات* إلى سمة من سمات السياسة التي تهدف إلى الحد من التضارب وتعزيز التوافق والمواءمة وأوجه التآزر بين السياسات والبرامج والإستراتيجيات داخل مختلف مجالات السياسة وفيما بينها لتجنب أوجه القصور وتحقيق نتائج متوافقة مرتبطة بالغايات المشتركة.⁴ ويمكن تحقيق هذا الاتساق على أبعاد مختلفة، يتم تعريفها فيما يلي. يوضح الجدول 1. أمثلة على هذه الأبعاد.

أ. *الاتساق الأفقي للسياسات* - يأخذ في اعتباره أوجه الترابط بين قطاعات أو مجالات السياسة القائمة وأصحاب المصلحة ومصادر التمويل. ويتضمن ذلك إدارة المقايضات والموازنة بين أولويات السياسات المتضاربة، والاعتراف بالآثار (الإيجابية أو السلبية) التي قد تترتب على الإجراءات التي ينفذها قطاع على قطاعات أخرى، في مرحلة زمنية معينة و/أو على مر الأجيال، وتعظيم أوجه التآزر بين البرامج التي يدعم بعضها بعضاً.

ويمكن أيضاً تحقيق الاتساق الأفقي للسياسات داخل حدود قطاع واحد أو مجال سياسة واحد (يمكن تسمية هذه الصورة *"الاتساق الأفقي الداخلي"*) - وهذا يأخذ في الاعتبار اتساق البرامج والسياسات القائمة داخل حدود قطاع أو مجال سياسة بعينه.

ب. *الاتساق الرأسي للسياسات* - يأخذ بعين الاعتبار أوجه الترابط بين البرامج والسياسات القائمة على مختلف مستويات الحكومة (الوطنية ودون الوطنية والمحلية). ونظراً لأن الحكومات المحلية ودون الوطنية تمثل دوراً حاسماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن هذا يعني تحقيق الترابط والمواءمة بين مختلف أدوات السياسات والإجراءات والبرامج والكيانات على مختلف مستويات الحكومة. وينبغي أن تكون البرامج والسياسات على المستوى دون الوطني متوائمة ومتسقة مع غايات السياسات الوطنية طويلة الأمد، وينبغي في الوقت نفسه صياغة وتنفيذ هذه الأخيرة مع مراعاة أولويات وكفاءات وموارد المستوى دون الوطني.

ورغم أن الأبعاد السابقة تعمل في إقليم محدد، هناك بعد آخر لاتساق السياسات يأخذ بعين الاعتبار المستوى الدولي في جميع الأقاليم.

ج. *اتساق السياسات عبر الأقاليم* - يأخذ بعين الاعتبار أوجه الترابط والتأثيرات المتبادلة بين البرامج والسياسات القائمة في أقاليم جغرافية مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أننا سنقتصر في إرشادات المهام الرقابية هذه على تناول اتساق السياسات الأفقي والعمودي بغرض إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024) (انظر الفصل 2)، وهو ما يعني أننا لن نتناول فيها اتساق السياسات عبر الأقاليم على المستوى الدولي.

الجدول 1. يوضح الجدول الأول أمثلة على الأبعاد المختلفة لاتساق السياسات

البعد	مثال
أفقي	توافق سياسات النقل في الدولة مع غاياتها المناخية.
أفقي/داخلي	اتساق سياسات المناخ في الدولة مع غاياتها المناخية طويلة الأمد.
رأسي	توافق السياسات الوطنية لمكافحة السمّة مع السياسات المحلية المعتمدة للمجال نفسه.
عبر الأقاليم على المستوى الدولي	توافق سياسات إزالة الغابات في الدول المتقدمة مع سياسات تجارة السلع في الدول النامية.

4 انظر إم نيلسون وآخرون. "فهم اتساق السياسات: إطار تحليلي وأمثلة على تفاعلات سياسة القطاع والبيئة في الاتحاد الأوروبي"، السياسة البيئية والحكومة، المجلد 22، العدد 6 (نوفمبر/ديسمبر 2012)، متوفر عبر الرابط التالي: <https://doi.org/10.1002/eet.1589>.

غالبًا ما يُستخدم مفهوم اتساق السياسات وتكامل السياسات على أنهما مترادفان. ومع ذلك، فإن تكامل السياسات هو نهج شامل وجامع، يعتمد على اتساق السياسات وتنسيقها.⁵ ويُقدّم الإطار 1. الهادف إلى الإلمام ببعض المفاهيم الأساسية لمحة سريعة عن هذين المفهومين وغيرهما من المفاهيم المترابطة.

- يركز تكامل السياسات على عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والإدارية التي تهدف إلى حل مشكلات التنمية المستدامة المعقدة. ويتضمن ذلك الجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال مؤسسات وهيكل وعمليات تعاونية وفق نهج الحكومة الشاملة.
- التنسيق هو إحدى الآليات المؤسسية المتنوعة والمتاحة لتعزيز اتساق السياسات عبر القطاعات والمستويات الحكومية، ثمة آليات مؤسسية أخرى بجانب التنسيق، ومنها بناء الكفاءات، ونهج النمذجة المتكاملة، ومواءمة عمليات الميزانية، وتقييمات الأثر، من بين أمور أخرى. ويناقش الجزء الثاني هذه الآليات بمزيد من التفصيل.

إطار 1. الإلمام ببعض المفاهيم الأساسية

تكامل السياسات: هي عملية تتضمن التنسيق بين الجهات الفاعلة والوكالات عبر الأنظمة الفرعية المختلفة للسياسات، والجمع المتسق للأدوات من قطاعات سياسية مختلفة، بالإضافة إلى الترتيبات اللازمة لتنفيذها وتقييمها بشكل متسق لمعالجة الأبعاد المختلفة لمشكلة معقدة في التنمية المستدامة.

نهج الحكومة الشاملة: الإجراءات والقرارات الاستراتيجية المشتركة التي تقوم بها مختلف الكيانات والإدارات العامة والبرامج لتوفير حلول ونتائج مشتركة لمعالجة المشاكل المعقدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة.

اتساق السياسات: سمة من سمات السياسات التي تهدف إلى الحد من التضارب وتعزيز الاتساق بينها وبين البرامج والإستراتيجيات ومواءمتها وترسيخ أوجه تآزرها مع مختلف مجالات السياسة وداخلها تجنبًا لأوجه القصور وسعيًا لتحقيق نتائج متوافقة ومرتبطة بالغايات المشتركة. فحتى يتسنى لنا معالجة المشكلات المعقدة بفعالية، يتعين أن تتسم البرامج والسياسات بالاتساق.

التنسيق: الأدوات والآليات التي تهدف إلى تعزيز مواءمة مهام الكيانات في القطاع العام وجهودها. وتقوم الكيانات بتعريف المهام وتحديد المسؤوليات وتوزيعها ومشاركة المعلومات والتعاون لتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة المشكلات العامة. ويمكن تحقيق التنسيق من خلال الهياكل الإدارية مثل اللجان، وكذلك من خلال التوجيه المركزي أو الإشراف من خلال الكيانات المسؤولة.

**

تجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المفاهيم مترابطة فيما بينها. وتعتمد الإجراءات المشتركة (مع الأخذ في الاعتبار نهج الحكومة الشاملة) على بعضها بعض وتسهم في ضمان مواءمة السياسات والبرامج، وتنسيق الكيانات لجهودها (أي أن هناك اتساقًا في السياسات)، ووجود عمل حكومي متكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتتطلب الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد الجهود الحكومية الرامية إلى اتساق السياسات، أن يتم اتباع نهج الحكومة الشاملة الذي يراعي الإجراءات والبرامج والكيانات المتعددة وتفاعلاتها (أو عدم تفاعلها) لتحقيق النتائج المرجوة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والبرامج الوطنية المتعلقة بأهداف ومقاصد التنمية المستدامة.⁶

5 الأمم المتحدة، "تعزيز اتساق عملية صنع السياسات" مذكرة توجيهية لإستراتيجية لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة (CEPA)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (نيويورك، فبراير 2021)، الصفحة 13. للاطلاع على تحديد المفاهيم، انظر جي إم سيجودو و بي تريين، "مسارات تكامل السياسات: نهج النظام الفرعي" علوم السياسات 56 (2023): 27-9، على الرابط <https://doi.org/10.1007/s11077-022-09483-1>؛ جي إم سيجودو وسي إل ميشيل، "معالجة العمل الحكومي المجزأ: التنسيق والاتساق والتكامل." علوم السياسات 50 (2017): 745-767، على الرابط <https://doi.org/10.1007/s11077-017-9281-5>؛ جي سيجودو وسي إل ميشيل، "معالجة العمل الحكومي المجزأ: التنسيق والاتساق والتكامل." ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني للسياسات العامة (ميلانو، يوليو 2015)، في <https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/1434668940.pdf>.

6 انظر تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024)، القسم 1.2، متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/isam>

2.1 ما أوجه الترابط بين الأهداف والمقاصد في أهداف التنمية المستدامة؟

صُممت أهداف التنمية المستدامة لتعكس الترابط بين مجالات السياسات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يوحد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالأمن الغذائي جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مقاصده. ويتضح مثال آخر، على مستوى المقاصد، في المقصد 2.6 الذي يهدف إلى "تحقيق حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة والمنصفة، وإنهاء ظاهرة التغوط في العراء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات والفئات الضعيفة"، أي أنه يشير صراحة إلى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأكثر من نصف مقاصد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 مقصدًا تشير صراحة إلى هدف آخر على الأقل، مما يسهل التكامل بين القطاعات في تصميم السياسات وتنفيذها⁷. ومع ذلك، لا تنعكس جميع أوجه الترابط ذات الصلة بصنع القرار على مختلف مستويات الحكومة بشكل صريح عند صياغة مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

قد تتخذ أوجه الترابط بين البرامج المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة أشكالًا مختلفة⁸:

- تشير أوجه التآزر إلى التأثيرات التعاونية أو المضافة التي تحدث عندما يتفاعل عملان أو أكثر بطريقة يدعم فيها التقدم نحو أحدهما التقدم نحو الآخر، مما ينتج عنه نتيجة أكبر من مجموع المساهمات الفردية. فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج الزراعة الحضرية أن تمكن المواطنين ذوي الدخل المنخفض (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة) من زراعة الأغذية في الممتلكات العامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير مصادر دخل جديدة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من تأثير الحرارة في المناطق الحضرية، وتعزيز مقاومة المدن للفيضانات (الهدف 13 والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).
- تشير المقايضات إلى التأثيرات غير المتوافقة، أي عندما يعيق التقدم نحو هدف أو مقصد أو أولوية معينة التقدم نحو هدف أو مقصد أو أولوية أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي سياسة حماية أراضي الغابات دون حوكمة شاملة وتشاركية للمجتمعات المحلية (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة) التي تعتمد على الغابات إلى تفاقم عدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة) والفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) في المجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)⁹.
- تشير المنافع المشتركة إلى الإستراتيجيات التي تعود بالنفع على الجانبين وتؤدي إلى فوائد تنموية إيجابية مقصودة بالإضافة إلى الهدف الأساسي المنشود. فعلى سبيل المثال، تنتج منافع مشتركة من العمل التآزري بين أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، ويشمل ذلك منافع بيئية واجتماعية واقتصادية على حد سواء.

أهداف التنمية المستدامة



7 دي لو بلان، "نحو التكامل أخيرًا؟ أهداف التنمية المستدامة باعتبارها شبكة من المقاصد"، ورقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 141، ST/ESA/DWP/141 (نيويورك، 2015).

8 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حلول تآزرية لعالم يعاني من أزمة: معالجة العمل المتعلق بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة معًا، تقرير عن تعزيز قواعد الأدلة (2023، الطبعة الأولى).

9 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتقرير أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ التابع للأمم المتحدة (2023)، متوفر عبر الرابط التالي: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-09/UN%20Climate%20SDG%20Synergies%20Report_091223B_1.pdf

يمكن أن يكون استخدام مخلفات الغابات والمنتجات الخشبية للطاقة الحيوية واستبدال المنتجات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة (مثل الصلب والأسمدة) إما عنصر تآزر أو مقايضة وذلك بحسب نوع إدارة الغابات:

أوجه التآزر: إذا حُصدت مخلفات الغابات والمنتجات الخشبية من الغابات وفقاً لمبادئ الإدارة المستدامة للغابات، فمن المحتمل أن تتكشف أوجه التآزر. تُسهم الطاقة الحيوية في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، بينما يمكن اعتبار الإدارة المستدامة للغابات عموداً فقرياً للاقتصاد الحيوي، مما يساهم في تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 15 (الحياة على اليابسة).

المقايضات: عند الحصول على المنتجات الغابوية عبر أساليب غير مستدامة لإدارة الغابات، قد تؤدي العلاقة بين الأهداف 7 و8 و15 من أهداف التنمية المستدامة إلى مقايضات. وقد تؤدي اللوائح الصارمة التي تلزم باستخدام الطاقة الحيوية دون مراعاة لمبادئ الإدارة المستدامة للغابات، بالاقتران مع متطلبات السوق، إلى الإفراط في استغلال الغابات لتلبية حجم الطلب على مصادر الطاقة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة) ولكنها تعرض التقدم المحرز في تحقيق الهدف 15 للخطر.

المنافع المشتركة: شهدت إندونيسيا انخفاضاً في معدلات إزالة الغابات بنسبة 8.4% بين عامي 2020 و2022، مما أسهم في حماية النظم البيئية الأرضية (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة) مع إحراز تقدم متزامن في العمل المناخي، (لا سيما في المقصد 10.13 المتعلق بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري).

الإطار مقدم من هايبر فون ليبكه وريتشارد فيشر، معهد ثونين للغابات.

المصادر: جيه تيمكو وآخرون. 2018. " نهج تكاملي للسياسات المتعلقة بالغابات وأهداف التنمية المستدامة: المقايضات وأوجه التآزر " - مجلة الرأي الحالي في استدامة البيئة 34، 12-7، متوفر عبر الرابط التالي: IEA. 2021. <https://doi.org/10.1016/j.cosust.2018.06.004> ; "إمدادات الكتلة الحيوية وأهداف التنمية المستدامة" دراسات حالة دولية، سبتمبر، متوفر عبر الرابطين التاليين: <https://www.ieabioenergy.com/wp-content/uploads/2021/10/IEA-Bioenergy-SDG-Case-Study-Report-> <https://news.mongabay.com/2023/07/indonesia-claims-record-low-deforestation-but-accounting-raises-questions/> <https://www.landclimate.org/the-problem-of-bioenergy-in-the-eu/> ;FINAL-1.pdf

يعتمد تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على النهوض بالإجراءات التآزرية وتسخير المنافع المشتركة وإدارة المقايضات بين مختلف أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها. ويتطلب ذلك فهم كيفية تفاعل مقاصد أهداف التنمية المستدامة على مستوى البرامج (على سبيل المثال، الأهداف والمدخلات والنتائج) وكيف يمكن لترتيبات الحوكمة والآليات المؤسسية أن تتيح تحقيق المقاصد المترابطة مع تقليل المقايضات إلى الحد الأدنى.

ويساعد فهم أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة على تحديد المشكلة التي يمكن من خلالها حشد الجهود لضمان اتساق السياسات ورقابتها. وبتنسيق تقييم أوجه الترابط وفهمها لمختلف القطاعات أو الإدارات في الإدارة العامة أن تجتمع وتحدد معاً كيفية ارتباطها ببعضها البعض من حيث أولويات وأهداف كل منها، وأين يمكن أن تتضافر جهودها للاستفادة من أوجه التآزر، وما المواضيع التي تتطلب مفاوضات لإدارة المقايضات.¹⁰

1.2.1 حصر أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وتحليلها

شجع اعتماد جدول أعمال 2030 الحكومات على التفكير بطرق أكثر منهجية. وفي الوقت نفسه، ساهم عدد متزايد من الدراسات والمنهجيات والأدوات المتعلقة بأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة في تعزيز عملية حصر التفاعلات على نحو أكثر منهجية وفهمها على مستوى المقاصد والغايات. وهناك أدوات مختلفة تمكن المستخدمين من فهم كيفية تفاعل السياسات والأهداف والبرامج ذات الصلة، واستكشاف البيانات على مستوى المؤشرات، وتحديد أوجه التآزر والمقايضات. وتسمح بعض هذه الأدوات بإجراء تحليل مخصص ومحدد السياق لأوجه الترابط

إطار 3. أمثلة على الأدوات المستخدمة لفهم تفاعلات أهداف التنمية المستدامة واستخدامها على يد الأجهزة العليا للرقابة

أداة تحليل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وعرضها عرضاً مرئياً. (<https://sdginterlinkages.iges.jp>). هي أداة عملية لدعم تكامل السياسات واتساقها على المستويين الوطني والمحلي. وتساعد هذه الأداة في تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية؛ والوقوف على التحديات والفرص الخاصة بكل دولة على حدة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم أوجه التآزر والمقايضات واستحداث مجموعة من المؤشرات الأساسية القائمة على الروابط المتبادلة للرصد والإعداد الفعال للقرارات، ودعم تخصيص الميزانية بكفاءة من خلال معالجة المجالات ذات التآزر القوي بشكل مشترك لتجنب تداخل الاستثمارات وتوفير الإرشادات لمعالجة المقايضات.

أداة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة (<https://www.sdgnergies.org>). تساعد هذه الأداة المستخدم على تسجيل كيفية تفاعل أهداف السياسة المتعددة وتحليلها وعرضها عرضاً مرئياً. وبعد عملية تسجيل النقاط التي تتم عبر مناقشة تشاركية، تقوم الأداة بإعداد مصفوفة من التفاعلات ذات التأثير المتبادل بين جميع الأهداف محل النظر، والتي تكشف كيف يمكن أن يؤثر التقدم في أحدها على التقدم في الأهداف الأخرى، والعكس صحيح، أو كيف يمكن أن تؤثر آثار التفاعل على النظام بأكمله. ويمكن أن تساعد العروض المرئية والتحليلات على اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية تحديد أولويات أو تسلسل تنفيذ الأهداف المختلفة.

وبدأت بالفعل الأجهزة العليا للرقابة في استخدام بعض هذه الأدوات. ففي عام 2022، قام 14 عضواً من مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (WGEA) التابعة للإننتوساي باختبار أداة التآزر بين أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وركز هؤلاء الأعضاء على الأهداف السبعة المتعلقة بالبيئة. وانتهت الاختبارات إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق الهدف 13 بشأن العمل المناخي كانت لها أكثر التأثيرات التآزرية دعماً للأهداف الأخرى، في حين أن الهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء كان له التأثير السلبي الأكبر بوجه عام. ووجد المشاركون أن الأداة فعالة وقابلة للاستخدام في اختيار موضوعات المهام الرقابية. وأشاروا كذلك إلى أنها قد تساعد المدققين في مهامهم الرقابية من خلال تحديد الأهداف التي يُرجح تعرضها للخطر، الأمر الذي يساعدهم في تحديد أوجه التآزر والمقايضات وأوجه الترابط غير المتوقعة.

المصادر: إيه بيرسون، عرض تقديمي في ندوة الأمم المتحدة السادسة والعشرين لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث العلمي، فيينا (16-18 أبريل 2024). أداة تحليل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وعرضها عرضاً مرئياً، متوفرة عبر الرابط التالي: <https://sdginterlinkages.iges.jp>؛ مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للإننتوساي 2022، "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: أهم المبادئ والأدوات المعنية باتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة للأجهزة العليا للرقابة"، الصفحات 20-22، متوفرة عبر الرابط التالي: https://wgea.org/media/auzf4emi/wgea-wp5_sustainabledevelopmentgoals_2022.pdf

تستفيد عملية صنع السياسات من هذه المنهجيات بطرق مختلفة، مثل دعم تحديد النطاق، وتحديد الأولويات، وتحديد و/أو تقييم البدائل، والرصد في سياقات دولية محددة. فعلى سبيل المثال، أفادت كولومبيا والسويد بأنهما تسترشدان بأداة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة الداعمة للقرارات والتي طورها معهد ستوكهولم للبيئة في المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2021.¹¹ كما استخدمت كل من سريلانكا ومنغوليا الأداة نفسها. انظر إطار 4. تحليل منغوليا لتفاعلات أهداف التنمية المستدامة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها.

تساعد بعض الأدوات الحكومات في تحديد أولويات بعض الأهداف والمقاصد وفقاً لتحديات كل دولة واحتياجاتها التنموية، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه الطبيعة المتكاملة لتنفيذ جدول أعمال 2030. وهناك نهج أخرى مفيدة لتقييم القرارات السياسية المسبقة (مخرجات ونتائج السياسات) لدعم رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة ومدى تحقيقها لمبدأ عدم التجزئة (من خلال تقييمات الأثر الناجم عنها مثلاً).¹²

إطار 4. تحليل منغوليا لتفاعلات أهداف التنمية المستدامة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها

قامت الحكومة المنغولية بتكييف وتطبيق منهجية وأداة تآزر أهداف التنمية المستدامة التي طورها معهد ستوكهولم للبيئة في مجموعة من العمليات، إذ استخدمت لتحليل رؤية التنمية المستدامة 2030، التي توطّن أهداف التنمية المستدامة لمنغوليا ملاءمتها لأهداف التنمية الوطنية للدولة. وأجري التحليل باستخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين. واستخدمت الوكالة الوطنية للتنمية أيضاً أداة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة كجزء من مراجعة السياسة الوطنية لـ 13 قطاعاً و40 قطاعاً فرعياً. وقد دُون هذا النهج في التشريعات كأداة رئيسية لمواءمة سياسات التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. واستخدمت نسخة معدلة من نهج التآزر بين أهداف التنمية المستدامة أيضاً في إعداد تقرير المراجعات الوطنية الطوعية لمنغوليا لعام 2019.

المصدر: <https://www.sdgnergies.org/event/test-event-1/>؛ معهد ستوكهولم للبيئة (2019)

تتوفر التقارير عبر الرابط التالي: <https://hlpf.un.org/countries>

11 إم نيلسون وإن وينت "إدارة المقايضات وبناء الاتساق في صنع سياسات جدول أعمال 2030"، السياسة والحكومة، المجلد 7، المسلسل 4 (2019): 254-263، متوفر عبر الرابط التالي: <https://doi.org/10.17645/pag.v7i4.2229>

إن تحديد نقاط الدخول ذات الأولوية في سياق وطني معين (مثل الحد من الفقر ومثل التعليم، أو إزالة الكربون وعدم المساواة) يُسهل معالجة الروابط المتبادلة والمقايضات في اتخاذ القرار وكذلك تطوير النهج المنهجية للتدقيق والتقييم.

وحدد تقرير التنمية المستدامة العالمي لعامي 2019 و2023¹³ ست نقاط دخول لتسريع التحول نحو التنمية المستدامة: رفاهية الإنسان وقدراته؛ والاقتصادات المستدامة والعدالة؛ والنظم الغذائية وأنماط التغذية؛ وتعزيز الربط بشبكة الطاقة لتوفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع؛ والتنمية الحضرية وشبه الحضرية؛ والمشاعات البيئية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى كفاءات حاسمة مثل التوجيه الإستراتيجي أو الاستشراف والتخطيط طويل الأمد أو مزيج من السياسات الشاملة والمتسلسلة أو المشاركة العامة لإزالة العوائق التي تحول دون التحول. فعلى سبيل المثال، في أستراليا، أظهرت النمذجة المتكاملة لهذه النقاط المدخلة وتفاعلاتها أن الفرص التي أفرزتها الأزمات الأخيرة، جنبًا إلى جنب مع التدخلات السياسية المتاحة والاستثمار طويل الأمد في العمل المناخي، قادرة على التسريع من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹⁴.

يمكن للحكومات أن تركز على تحديد أوجه التآزر والمقايضات الرئيسية المتعلقة بتلك الأولويات وتحديد كيفية تسخيرها لتحقيق نتائج أوسع نطاقًا مع ضمان عدم تقويض التقدم في المجالات الأخرى.¹⁵ فالنماذج الحاسوبية، على سبيل المثال، يمكن أن تدعم جهود تحديد الأولويات، إذ إنها وسعت نطاق كفاءتنا في طلب تحليل أولويات السياسات وأثر مخصصات الميزانية¹⁶. وفي بعض المناطق، جرى تعديل هذه النقاط المدخلة لتناسب مع المستوى الإقليمي أيضًا¹⁷.

ويمكن لمدقي الحسابات استخدام هذه المداخل للتوسع من رقابة البرامج والإجراءات للوصول من مقصد واحد أو مجموعة واحدة من المقاصد إلى مجموعات متعددة من المقاصد المتآزرة. ويمكنهم أيضًا استخدامها لتحديد الكفاءات أو العمليات الأوسع نطاقًا اللازمة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثل المشاركة العامة والتخطيط طويل الأمد).¹⁸

ومع ذلك، هناك فجوة بين الأساليب المتاحة وبين الطلب وكفاءات المدققين. وغالبًا ما تكون نتائج هذه الدراسات والأدوات غير قابلة للتنفيذ أو غير مصممة خصيصًا لتلبية متطلبات واحتياجات المدققين، مما قد يجعل من الصعب تحديد كيفية استخدامها عمليًا عند الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد يتأثر استخدام تحليل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة في المهام الرقابية على تنفيذ هذه الأهداف بما إذا كانت الحكومة قد استخدمت هذا النوع من النهج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبأنواع العمليات التي يمكن أن تسترشد بها نتائج هذه التحليلات في الأجهزة العليا للرقابة.

وتتضمن بعض العمليات التي يمكن أن تسترشد بنتائج هذه المنهجيات والأدوات ما يلي:

- يمكن لتحليل أوجه الترابط أن يوفر معلومات قيمة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي ستخضع للرقابة، وفهم أوجه الترابط بينها وبين مقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى في سياقها الوطني.
- يمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد أولويات واختيار مجموعة البرامج أو العمليات التي سيجري فحصها.
- يمكن أن يساعد التحليل أيضًا في تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين المرتبطين بالبرامج أو العمليات التي سيجري فحصها.
- يمكن أن يساعد التحليل في تحديد أولئك الذين تخلفوا عن الركب أو المعرضين لخطر التخلف عن الركب من المرتبطين بالبرامج أو العمليات التي سيجري فحصها.
- يمكن استخدام النتائج للاسترشاد بها في استشفاف نتائج المهام الرقابية والتوصيات اللازمة لمعالجة القصور في تحديد أولويات مجالات السياسات، وذلك بناءً على كيفية تفاعلها مع المجالات الأخرى.
- يمكن استخدام النتائج للانخراط في نقاش مع أصحاب المصلحة المعنيين عن التحديات والفرص المتعلقة باتساق السياسات وتنسيقها، وهو ما يمكن الاسترشاد به في وضع توصيات المهام الرقابية التي ستتعامل معها مختلف الكيانات، بما في ذلك تعزيز الحوار والتعاون من أجل تعزيز الأثر الرقابي.
- يمكن استخدام هذه المنهجيات أيضًا لتطوير الكفاءات والقدرات الرقابية ولأغراض التعلم.

13 انظر <https://sdgs.un.org/gsdrgsd2023>

14 كاميرون آلان وآخرون، "نمذجة تحولات التنمية المستدامة الستة ومحفزاتها وعناصر تمكينها وروابطها البيئية" (Research Square، 2023)، متوفر على الرابط: <https://assets.researchsquare.com/files/rs-2437723/v1/2b9797c2-579e-4dce-ae6b-530ed8f4caa3.pdf?c=1673891856>.

15 الأمم المتحدة، تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الجائحة، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2023)، الفصل 2، نظرة عامة. متوفر عبر الرابط التالي: <https://publicadministration.un.org/publications/world-public-sector-report-2023>

16 أو آيه غيريرو وجي كاستانيدا، "الإنفاق الحكومي وتحديد أولويات التنمية المستدامة" في تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الجائحة، تقرير القطاع العام العالمي، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (نيويورك، 2023)، الفصل 2. متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.un.org/en/desa/world-public-sector-report>

17 انظر <https://sdghelpdesk.unescap.org/e-library/asia-pacific-gsdr-entry-point-profiles>

18 إيه بيرسون، عرض تقديمي في ندوة الأمم المتحدة السادسة والعشرين لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث العلمي، فيينا (16-18 أبريل 2024).

3.1 كيف يؤثر السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على جهود الحكومة الرامية إلى ضمان التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة؟

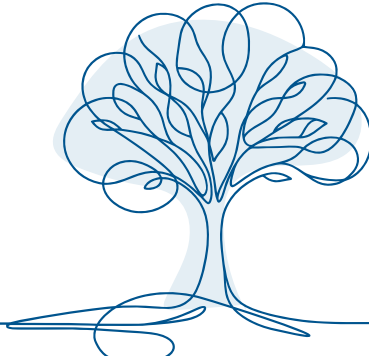
تتطلب رقابة اتساق السياسات النظر في الأوضاع المنهجية والسياقية (أي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية) التي تؤثر على قدرة الدول في مواجهة تحديات التنمية المستدامة وأوجه الترابط بين أهداف ومقاصد التنمية المستدامة.

فعلى مستوى الدولة، تؤثر عوامل مثل القيود المالية أو العوائق التكنولوجية أو عدم المساواة أو الصراع أو الفساد، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على كيفية تفاعل البرامج والسياسات.¹⁹ وبالمثل، يحتاج تحليل اتساق السياسات إلى النظر في البيانات التمكينية المؤسسية على المستويين الوطني ودون الوطني التي قد تدعم أو تعيق اتساق السياسات. وعلاوة على ذلك، يمكن للعوامل الدولية (العالمية والإقليمية) أن تؤثر أيضاً على القيود والفرص على مستوى الدولة وكيفية تطور الظروف النظامية والسياقية في سياقات محددة.

إطار 5. مراعاة البعد الدولي عند تقييم السياسات الوطنية

بالإمكان الاستفادة من مراعاة البعد الدولي عند تقييم اتساق سياسات وبرامج حفظ الطبيعة على المستوى الوطني، كتحديد ما إذا كانت هناك ضمانات تقي من انتقال الآثار المضرة إلى دول أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 2030 إلى مخاطر انتقال الآثار المضرة إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، والتي قد تتسم فيها اللوائح والقواعد النظيرة بالضعف أو الانعدام تماماً. وبسبب مقاصد السياسة المركزة، من المتوقع أن يؤدي الحفاظ على التنوع البيولوجي بشكل أكبر إلى انخفاض مستويات جميع المنتجات الخشبية، ولكن إذا بقي الطلب على حاله أو ارتفع، فسيجري تجميع هذه المنتجات في أماكن أخرى وربما إعادة استيرادها إلى الاتحاد الأوروبي.

المصدر: آر فيشر وآخرون. 2023. "تسرب مخاطر التنوع البيولوجي في إطار إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي 2030" *Conservation Biology* المجلد 8، العدد 3، متوفر عبر الرابط التالي: <https://doi.org/10.1111/cobi.14235>



وأثر تزايد الاحتياجات وتناقص الموارد في السياق الحالي على تمويل أهداف التنمية المستدامة،²⁰ إذ أدت الزيادات في الإنفاق الناجمة عن الجائحة وانخفاض الإيرادات الضريبية إلى تدهور قدرة العديد من الدول على تحقيق استدامتها المالية، مما ساهم في تراكم الديون وضيق الحيز المالي.²¹ كما أن القيود المفروضة على الموارد تجعل من اتساق السياسات أمراً يصعب تحقيقه على المستويين الوطني والإقليمي. فعلى سبيل المثال، أدت قيود الحيز المالي التي فرضت في منطقة البحر الكاريبي نتيجة لأعباء الديون الوطنية الضخمة، وضعف التنويع الاقتصادي، والافتقار إلى التمويل المستدام اللازم للتنمية، إلى الحد من خيارات السياسات التي يمكن اللجوء إليها لمكافحة التضخم وإلى تقويض القدرة على تحقيق الاتساق بين السياسات.²²

إطار 6. الأوضاع السياقية المؤثرة على الاتساق بين التجارة والتغذية

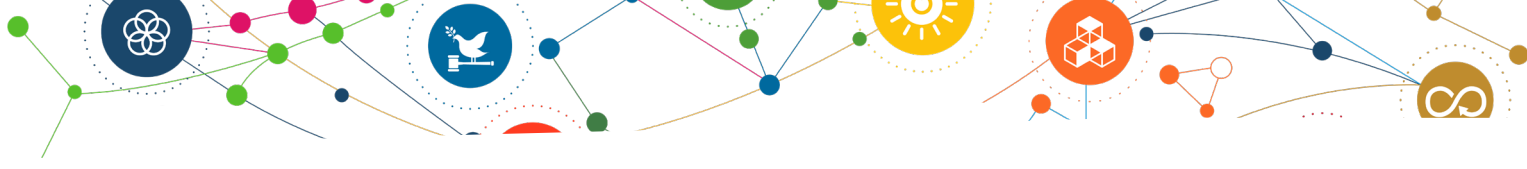
يعد عنصرًا التغذية والتجارة من العناصر المدرجة في أهداف التنمية المستدامة، إذ يهدف المقصد 2.2 إلى "القضاء على جميع أشكال سوء التغذية"، في الوقت الذي تعد فيه السياسة التجارية إحدى "وسائل التنفيذ" وتم إدراجها في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (مثل المقاصد من 17.10 إلى 17.12). وثمة استقطاب وانقسام بين وجهات النظر تجاه التغذية والتجارة، إذ يرى البعض أن سياسة التجارة الحرة تضر بالتغذية، بينما يرى البعض الآخر أنها وسيلة فعالة وكفوءة للنهوض بالتنمية البشرية.

وكشف تحليل وثائقي عن الاتساق بين السياسة التجارية وغايات سياسة التغذية أن تحقق هذا الاتساق يعتمد على ظروف سياقية تشمل نوع الأغذية المتداولة، وأنماط سوء التغذية السائدة في دولة معينة، بالإضافة إلى السياسات المحلية السارية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات تكميلية وتعزيز الكفاءة لضمان التنسيق الفعال بين القطاعات وتطوير هياكل الحوكمة التي تتيح تحقيق الاتساق بين السياسات.

المصدر: سي هوكس 2015. "تعزيز الاتساق بين السياسة التجارية والإجراءات التغذوية". اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، متوفر عبر الرابط التالي <https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/UNSCN-Trade-and-Nutrition-DP-EN.pdf>



- 20 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2023، التوقعات العالمية لتمويل التنمية المستدامة لعام 2021: مسار جديد للاستثمار في البشر والكوكب (باريس، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020)، متوفر على الرابط: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2023/02/SDG-Stimulus-to-Deliver-Agenda-2030.pdf>
 - 21 مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي، 2022. "اتجاهات تؤثر على المجتمع والحكومة" (GAO-22-3SP، 15 مارس)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.gao.gov/products/gao-22-3sp>
 - 22 115؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآخرون، "أوجه الترابط والتكامل والاتساق" في الأثر السياسي لأهداف التنمية المستدامة (كامبريدج، المملكة المتحدة، دار نشر جامعة كامبريدج، 2022)، الصفحات 92-115؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآخرون، "سمة خاصة: منطقة الكاريبي"، في التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، 2021، الفصل 6، (باريس، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021)، متوفر عبر الرابط التالي: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/96a047f8-en.pdf?expires=1676392746&id=id&a_ccname=ocid195767&checksum=987242FD35259D6A5F33E23BF5E6CFCA
- البحر الكاريبي تواجه تحدي تضخم أكبر"، بلدان في دائرة الضوء، صندوق النقد الدولي، 19 سبتمبر 2022، متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/16/CF-Smaller-Economies-in-Latin-America-and-Caribbean-Face-a-Bigger-Inflation-Challenge>



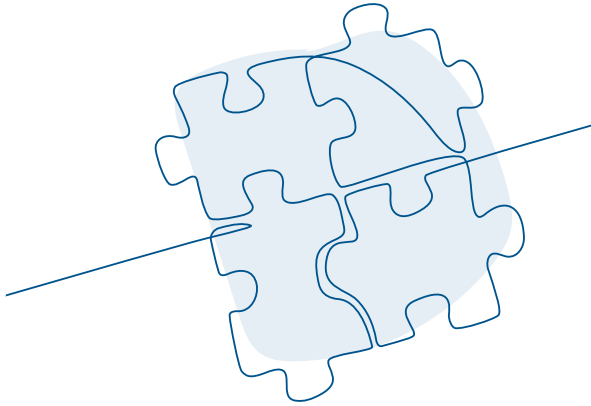
تؤثر السياقات والترتيبات المؤسسية المختلفة أيضًا على اتساق السياسات. فعادة ما تؤثر المؤسسات على الآلية التي يتبعها صناع السياسات في تعريفهم للمشكلات وتحديد الاستجابات المطلوبة في السياسات، ومن ثم تؤثر على غايات السياسة من حيث الالتزام بالخط المرسوم لها وتوجيهها وأولوياتها. ولا يقتصر الأمر عند ذلك، إذ تؤثر المؤسسات أيضًا على تخصيص الموارد والكفاءات، وهو ما ينعكس على طريقة وضع الميزانية والأدوات الرقمية حتى يتحقق الاتساق بين السياسات والتمتع بالكفاءة للاضطلاع بأعمال الخدمة المدنية. كما تؤثر المؤسسات على الإجراءات المتبعة في صنع القرارات والتفاعل القائم مع أصحاب المصلحة، وهو ما يؤثر بدوره على عنصر التنسيق ومشاركة أصحاب المصلحة.

وللعوامل الاجتماعية أيضًا دور عند إجراء التحليل السياقي على اتساق السياسات، فقد تسفر زيادة معدلات الفقر وتفاقم مظاهر عدم المساواة، إلى جانب تراجع الثقة في المؤسسات وتصاعد حدة الاستقطاب، عن خلق مقايضات جديدة أو تعزيز المقايضات القائمة في السياسات. وفي حين بذلت جهود متضافرة لمعالجة مظاهر عدم المساواة وإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في المجالات الرئيسية كالقوة والتشغيل المنتج والصحة والتعليم، ما يزال هناك جدل كبير بشأن هذه الجهود في العديد من الدول.²³

ومن أسباب التنازع على استيعاب تلك التدابير هو أن المواقف والمعايير والأفكار الاجتماعية تشكل الطريقة التي تتم بها صياغة السياسات والأهداف التي تعطي لها الأولوية والرؤى والقرارات التي يتخذها صناع السياسات، وكذلك آراء المواطنين حول شرعية أولويات تلك السياسات.²⁴ فعلى سبيل المثال، سلطت بدائل الاستجابة تجاه جائحة كوفيد-19 الضوء على التوترات التي تشهدها المواقف الاجتماعية تجاه قضايا الصحة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول. وبالمثل، قد تشهد سياسات النمو الاقتصادي التقليدية للتنمية والحد من مظاهر عدم المساواة تزاخمًا من الأفكار المعنية بالعمل المناخي.

ولذا، يساهم فهم المدققين لمثل هذه العوامل السياقية في تعزيز قدرتهم على إجراء تحليل شامل لاتساق السياسات من زوايا متعددة:

- دراسة قيام الأجهزة العليا للرقابة بتحليل للمخاطر لتوجيه عملية تحديد الأولويات عند الرقابة على اتساق السياسات.
- تحديد الفئات المتخلفة عن الركب، أو المعرضة لخطر التخلف عن الركب، ومن ثم تعميم نهج الشمولية.
- توجيه عملية تحليل التأثير النسبي لمختلف أصحاب المصلحة على أهداف ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المقرر خضوعها للرقابة.
- التعرف على التغيرات التي طرأت مع مرور الوقت على مختلف الآليات المؤسسية التي تسمح بتحقيق الاتساق بين السياسات في الدولة المعنية.
- توفير الدعم لتحليل أسباب وتأثيرات الآليات والإجراءات التي قد تؤثر على اتساق السياسات.
- المساعدة في صياغة توصيات المهام الرقابية المعبرة عن سياق بعينه بحيث تكون أكثر استهدافًا وقابلية للتنفيذ وذات مغزى.



23 الأمم المتحدة، تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الجائحة، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (نيويورك، 2023)، الفصل 2. متوفر عبر الرابط التالي: <https://desapublications.un.org/publications/world-public-sector-report-2023>

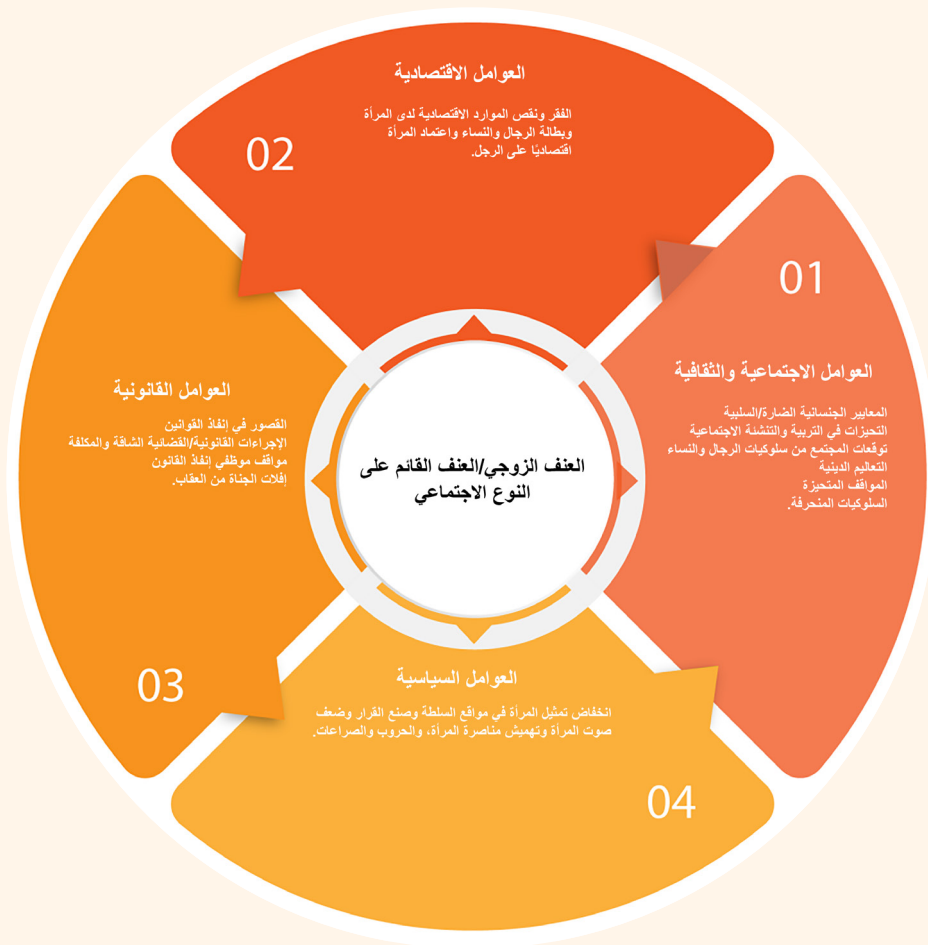
24 زوها وآخرون، "الدوافع السياسية والحوكمة" 33، رقم 4 (2023): 330-350، <https://doi.org/10.1002/eet.2039>

إطار 7. التحليل السياقي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في أوغندا



في أثناء إجراء مهمة رقابية على جهود الحكومة في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة (المرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة)، استعان الفريق الرقابي التابع للجهاز الأعلى للرقابة الأوغندي بدراسة أجرتها وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية لإثراء معلوماته ومعارفه بالموضوع الرقابي وسياقه. وكشفت الدراسة عن وجود أربعة أنواع من العوامل السياقية أو الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك العنف الزوجي)، وهي: عوامل اقتصادية، وسياسية، وقانونية، واجتماعية/ثقافية.

وبإمكان هذا النوع من التحليل أن يساعد المدققين على الإمام بالموضوع الرقابي على نحو أفضل، كما يساعده في صياغة أسئلة المهمة الرقابية وفي تحليل المعلومات لاستخلاص نتائج وتوصيات المهمة الرقابية.



المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة في أوغندا، رقابة الأداء على جهود الحكومة للقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة (المرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة)، "الشكل 1: دوافع العنف الجنساني/العنف الزوجي في أوغندا." متوفر عبر الرابط التالي: https://www.oag.go.ug/storage/reports/SDS_VFM_MS_2021_22_1675661599.pdf

الجزء الثاني

1.2 لماذا يحظى اتساق السياسات بالأهمية؟

يقتضي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تعمل الحكومات عبر السياسات المتجزأة وأن تضع أهدافاً مترابطة على المدى الطويل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا يُعد اتساق السياسات أمراً بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فحسب، وإنما أيضاً لتنفيذ أطر السياسات العالمية بوجه عام. ولم تغفل أهداف التنمية المستدامة عن إدراك أهمية اتساق السياسات، إذ أبدت ذلك صراحة في المقصد 17.4 الذي يهدف إلى "تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة".

ويرجع السبب في أهمية اتساق السياسات إلى قدرتها على تحسين أداء العمليات والبرامج (من حيث الاقتصاد والكفاءة والفاعلية) وهو ما يساهم في تحقيق المقاصد الوطنية السابق تحديدها والمرتبطة بالمقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي قائمة بـ *فوائد* اتساق السياسات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:²⁵

- إمكانية خفض النفقات وتعزيز الكفاءة عند تخصيص الموارد المالية.
- الإسهام في الوصول لرؤى مشتركة طويلة الأمد بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة.
- تسخير المنافع المشتركة المحتملة وأوجه التآزر المحتملة في مختلف قطاعات السياسة.
- الوقوف على مواضع التوتر والمقايضات المحتملة في مختلف قطاعات السياسة وإدارتها على نحو شفاف ومنصف.
- النظر في الآثار غير المباشرة المحتملة والمنافع المشتركة للبرامج وتقليل الآثار السلبية المحتملة للبرامج على القطاعات أو المستويات الحكومية الأخرى.
- تحديد المشكلات على نطاق أوسع حتى يمكن إيجاد حلول اجتماعية مثلى لا يمكن إيجادها إذا اقتصر التركيز على سياسات أو برامج خاصة بقطاعات محددة أو كيانات منفردة.
- تعزيز مستوى الكفاءة والقدرة التحويلية لإجراءات السياسة التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقليل مخاطر التنفيذ (مثل منع تداخل أو ازدواجية وظائف الكيانات أو المستويات الحكومية).
- إمكانية تعزيز السعي لتحقيق المبادئ الأساسية مثل "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" في الحكومة بأكملها.

ومع ذلك، ثمة تكاليف ومخاطر تكتنف اتساق السياسات، مثل تكاليف التنسيق في الحكومة؛ ونشوء طبقات بيروقراطية إضافية؛ وصعوبة الوصول إلى توافق سياسي في الآراء مع اتساع نطاق السياسة ونطاق أصحاب المصلحة المرتبطين بها؛ فضلاً عن حقيقة أن الإستراتيجيات المتكاملة لا تحل محل الإستراتيجيات وعمليات التخطيط والسياسات التفصيلية الخاصة بكل قطاع.²⁶

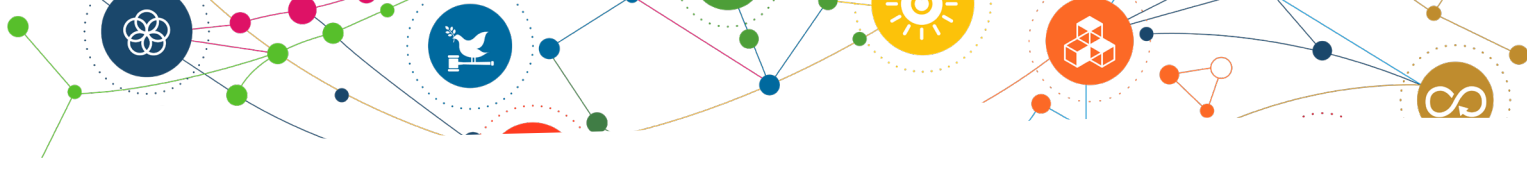
وفيما يلي قائمة ببعض *العراقيل* الشائعة التي تحول دون اتساق السياسات، وبخاصة العوامل المؤسسية التي قد تحول دون تطبيق النهج المتكاملة:²⁷

- الطبيعة الانعزالية للبنية الوزارية في معظم الدول، دون وجود مواطن واضحة لصنع السياسات المتكاملة.
- التباين في الترتيبات المؤسسية الرامية إلى تطبيق اللامركزية على السلطات والموارد في مختلف مستويات الحكومة في الدول غير الموحدة.

25 الأمم المتحدة، "العمل معاً: التكامل والمؤسسات وأهداف التنمية المستدامة"، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2018)، الصفحات 3-4، 39-38؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة* نحو مجتمعات تتمتع بالاستدامة والمرونة" (باريس، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018)، متوفر عبر الرابط التالي: <https://doi.org/10.1787/9789264301061-en>

26 الأمم المتحدة، "العمل معاً: التكامل والمؤسسات وأهداف التنمية المستدامة"، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2018)، صفحة 3.

27 الأمم المتحدة، "العمل معاً: التكامل والمؤسسات وأهداف التنمية المستدامة"، تقرير القطاع العام العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2018)، صفحة 3.



- الصدامات الثقافية بين الوكالات الحكومية.
- الجمود البيروقراطي وضعف الإحساس بالملكية والمسؤولية.
- عدم ملاءمة عمليات الميزانية والتخطيط لاتساق السياسات.
- غياب حوافز التعاون داخل الوكالات أو عدم مواءمتها مع بعضها البعض.
- حقيقة أن التخطيط المتكامل قد يتحدى التسلسل الهرمي الضمني للوكالات الحكومية.
- خطوط المساءلة الواهنة والمتضاربة في بعض الأحيان.
- التعقيدات الإضافية الناجمة عن عوامل فوق وطنية، مثل الالتزامات القانونية وتدخل الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات المانحة في صياغة السياسات الوطنية.
- المصالح المتجنزة في المجتمع.

وسلط جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة الضوء مجددًا على اتساق السياسات ووفر إطارًا لفهم التفاعلات بين البرامج والسياسات. ونظرًا لأن الدول أعطت الأولوية لاتساق السياسات عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد صارت هي الأخرى محل اهتمام لدى مدققي الحسابات. ومن المهم تقييم الجهود الحكومية التي تهدف إلى تحقيق اتساق السياسات والتكامل المؤسسي، إذ توجد فجوة في فهم فعالية وأداء تلك الجهود.

ويعد اتساق السياسات أحد المكونات الأساسية لتعريف مبادرة تنمية الإنتوساي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (انظر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024)، الفصل 2). ويتعين على المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الانتهاء إلى تقييم للجهود الحكومية الرامية إلى ضمان اتساق السياسات والتكامل في تنفيذ البرامج التي تسهم في تحقيق الأهداف والمقاصد المختارة.

ويُعد تحليل اتساق السياسات أحد أكثر الاحتياجات إلحاحًا عندما يتعلق الأمر بتقدير سياسات التنمية المستدامة وتقييمها، إذ أن هذا التحليل يتيح للأجهزة العليا للرقابة إجراء رقابة أكثر منهجية لا يقتصر تركيزها على برنامج أو كيان أو أداة سياسة بعينها. ويتيح فحص اتساق السياسات للأجهزة العليا للرقابة تقييم كيفية تقدم الحكومات في تبني نهج الحكومة الشاملة. وهو أيضًا نقطة انطلاق رئيسية لتقييم أداء العمليات الشاملة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل تنسيق الأنظمة الحكومية (كتبادل البيانات ومواءمة أنظمة الرصد). فعلى سبيل المثال، يقدم تقرير صادر عن المجلس الاستشاري العلمي الأوروبي بشأن تغير المناخ في عام 2024 أمثلة لتقييم اتساق السياسات المتعلقة بمقاصد الحد من آثار التغير المناخي.

إطار 8. تقييم اتساق السياسات المعنية بمقاصد الحد من آثار التغير المناخي في الاتحاد الأوروبي

يركز تقرير عام 2024 الذي يحمل عنوان "نحو الحياد المناخي في الاتحاد الأوروبي: التقدم المحرز وأوجه القصور في السياسات والفرص" على تحديد السياسات ذات النتائج العكسية داخل الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها إعاقة الاتحاد عن إحراز تقدم في أهدافه المناخية، بالإضافة إلى تركيزه على تقييم مدى ملاءمة سياسات الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذه الأهداف. ويجري هذا التقرير تحليلًا عن مدى توافق سياسات الاتحاد الأوروبي مع أهدافه المناخية وعن البعد الأفقي لاتساق السياسات الذي ينطوي على تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات أخرى (مثل الزراعة والنقل والطاقة) والتي قد يكون لها تأثير ملحوظ على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ومع ذلك، لا يتناول التقرير البعد الرأسي لاتساق السياسات (أي مدى توافق سياسات وطنية بعينها داخل الدول الأعضاء مع الأهداف المناخية للاتحاد الأوروبي).

المصدر: المجلس الاستشاري العلمي الأوروبي المعني بالتغير المناخي. 2024. "نحو الحياد المناخي في الاتحاد الأوروبي: التقدم المحرز وأوجه القصور في السياسات والفرص"، لوكسمبورج، مكتب النشر التابع للاتحاد الأوروبي. متاح على الرابط <https://climate-advisory-board.europa.eu/reports-and-publications/towards-eu-climate-neutrality-progress-policy-gaps-and-opportunities>

وتواجه الأجهزة العليا للرقابة بدورها تحديات عديدة تحول بينها وبين تقييم اتساق السياسات، لا سيما تكوّن هياكل تنظيمية منعزلة بداخلها (محاكاة للحكومة)، وجمود العمليات الرقابية التي تركز على كيانات أو برامج بعينها، فضلًا عن التعقيدات الفنية التي تعترى مهام الرقابة على اتساق السياسات واعتماد نهج الحكومة الشاملة في المهام الرقابية. وسعيًا لتوفير الدعم للمدققين في أعمالهم، يقدم الجزء الثالث من هذه الوثيقة إرشادات وأمثلة على تقييم اتساق السياسات، وي طرح أساليب وأدوات يمكن للمدققين الاستفادة منها في تقييم اتساق السياسات.

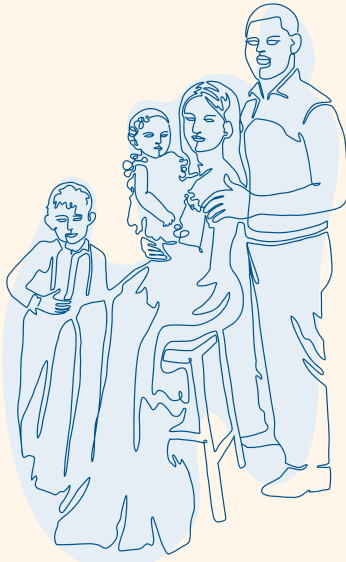
2.2 من أصحاب المصلحة المعنيون باتساق السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟

يشدد جدول أعمال 2030 على ضرورة إشراك جميع قطاعات المجتمع وفئاته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يسلط الضوء على أهمية إشراك أصحاب مصلحة متعددين في مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المراجعات الوطنية الطوعية. وينص عدد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، مثل المقاصد 16.7 و17.16 و17.17، تحديداً على الشمول والمشاركة وإبرام الشراكات مع أصحاب مصلحة متعددين.

إطار 9. الجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيون غير التابعين للحكومة

يُعرّف أصحاب المصلحة بأنهم الأفراد أو المنظمات الذين لديهم مصلحة مشروعة في برنامج أو سياسة ما، ويُرجح تأثيرهم على هذا البرنامج أو السياسة أو تأثرهم بهما.

بينما يُقصد بالجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة غير التابعين للحكومة كلٌّ من الأفراد أو المنظمات من غير المنتمين للحكومات الوطنية أو الأحزاب السياسية الحاكمة. ويندرج تحت هؤلاء كل مما يلي:



- النساء.
- الأطفال والشباب.
- السكان الأصليون.
- المنظمات غير الحكومية.
- السلطات المحلية.
- العمال والنقابات العمالية.
- قطاع الأعمال والصناعة.
- المجتمع العلمي والتكنولوجي.
- المزارعون.
- المجتمعات المحلية.
- المؤسسات والمنظمات الخيرية الخاصة.
- الشبكات والجمعيات البرلمانية.
- الجهات التعليمية والأكاديمية.
- المهاجرون وأسرهم.
- الأفراد ذوو الإعاقة.
- الجماعات الدينية.
- كبار السن.
- مجموعات المتطوعين.

المصدر: جدول أعمال 21؛ مؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نريده"؛ القرار 290/67؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2020): "إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ جدول أعمال 2030: مراجعة تقارير المراجعة الوطنية الطوعية (2016-2019)"

يساهم إشراك أصحاب المصلحة في تعزيز شرعية أولويات السياسات وأهدافها، ويوسع من القاعدة المعرفية اللازمة لصنع السياسات على نحو مستنير (مثل الاستفادة من معارف السكان الأصليين والمحليين). ومن شأن إشراك أصحاب المصلحة أيضاً أن يصل بنا إلى فهم متبادل ووضع تعريفات مشتركة للمشكلات، كما أنه يساهم في تعزيز إدراكنا لاحتياجات الفئات المتأثرة مباشرة بالبرامج والسياسات ومصلحتها. ويقتضي مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" إجراء المشاورات والتواصل على نحو ملائم لضمان مراعاة السياسات والمبادرات لاحتياجات الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب وأولوياتهم. علاوة على ذلك، تفتح مشاركة أصحاب المصلحة الباب أمام التعاون وتعزيز الشعور بالمساءلة المشتركة عند التنفيذ، فضلاً عن توفيرها لبيئة مواتية لتبادل المعرفة. ويستعرض مثال من إندونيسيا في الإطار 10 تنوع أصحاب المصلحة الذين يمكنهم التعاون في التصدي لتحديات التنمية المستدامة المعقدة.

ويشكل نهج أصحاب المصلحة المتعددين، الذي يشمل تعاون صناع السياسات مع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والمجتمعية في صياغة السياسات وتنفيذها ومتابعة التقدم المحرز فيها ونتائجها، قوة دافعة مهمة لتعزيز اتساق السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن للمشاورات بين القطاعات المختلفة خارج نطاق القطاع الغابوي (كقطاع الأراضي والزراعة)، أن تساهم في تعزيز الاتساق بين قواعد خفض الانبعاثات الناتجة عبر تجنب إزالة الغابات وتدهورها، والسياسات القطاعية القائمة المتعلقة بالغابات.²⁸

28 يوانس أو أتيلا، وكليز إتش كوين، وبيتر إيه مينانج، ولاليزا إيه دوجوما، وجويل إيه هوديت، "تنفيذ الأنشطة الإضافية المتعلقة بمبادرة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) على المستوى الوطني: ص 37-46، <https://doi.org/10.1016/j.forpol.2016.01.003>

ما فوائد إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز اتساق السياسات؟ يمكن أن يساهم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في:

- تحقيق فهم أعمق لأوجه الترابط والتآزر والمقايضات بين أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الفهم المشترك وبناء توافق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل المشكلات وآثار الحلول المحتملة.
- زيادة الوعي بأهمية اتساق السياسات وتحديد النقاط التي يمكن من خلالها تعزيز هذا الاتساق.
- الكشف عن مشكلات التنسيق بين القطاعات والتحديات المتعلقة باتساق السياسات.
- اكتساب الخبرة المتخصصة وتضمين وجهات النظر التي قد تكون مهمشة.
- التمكن من الحصول على البيانات غير الرسمية وغير الحكومية.
- تعزيز الأثر الرقابي الذي يعد مسؤولية مشتركة بين الجهاز الأعلى للرقابة ومنظومة أصحاب المصلحة.

وثمة تحديات ومخاطر وتكاليف أخرى مرتبطة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تحقيق اتساق السياسات. فهذه المشاركة تتطلب وقتًا وكفاءات وموارد تنظيمية ضخمة (مالية وبشرية). وتجدر الإشارة إلى أن قدرًا أكبر من المشاركة لا يعني بالضرورة اتساقًا أكبر في السياسات؛ إذ تعتمد النتائج المتعلقة باتساق السياسات على عدة عوامل، منها إطار الحوكمة، وأسلوب المشاركة، واختيار أصحاب المصلحة وتمثيلهم، والتعبئة الفعالة لأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

وتتطلب رقابة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مراعاة شرائح واسعة من أصحاب المصلحة ممن يساهمون بشكل مشترك في تحقيق أهداف ومقاصد محددة. ولا يتم تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بتقييم اتساق السياسات مسبقًا أو تقديمهم بوصفهم جزءًا من الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل يتغير هؤلاء تبعًا لكل قطاع سياسي ولكل منطقة. لذلك، ينبغي تحديد بناءً على العمليات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني أو البرامج المرتبطة بالمقصد أو المقاصد الوطنية المحددة المتعلقة بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تخضع لرقابة الأجهزة العليا للرقابة.

ثمة عدد من الاعتبارات العامة التي قد تهم الفرق الرقابية عند تحليلها لأصحاب المصلحة إذا كانت بصدد النظر في مدى اتساق السياسات خلال إجراءاتها لمهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي على النحو التالي:

- البدء بتحديد مظاهر التفاعل بين مختلف البرامج و/أو الجهات المعنية بمجال السياسة المحدد (الأهداف والمقاصد الوطنية).
- تحديد أصحاب المصلحة المعنيين والمجموعات المرتبطة بالبرامج/الجهات ذات الأولوية. يمكن الاستعانة بوثائق الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة كمرجع للتعريف بالجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين غير التابعين للحكومة (انظر الإطار 9. الجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين غير التابعين للحكومة).
- تقييم مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة وأدوارهم وتأثيراتهم وكفاءاتهم مع مراعاة المراحل المتعددة في عملية صنع السياسات (مثل التصميم والتنفيذ والرصد).
- وضع أصحاب المصلحة المجتمعيين في الاعتبار إلى جانب أصحاب المصلحة الحكوميين، وخاصة المستفيدين من البرامج والسياسات.
- الاهتمام بالجماعات المهمشة والضعيفة، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الأقل ظهورًا ممن لا يتم تمثيلهم بالقدر الكافي.
- عدم إغفال المستوى المحلي وأصحاب المصلحة المحليين، سواء كانوا تابعين للحكومة أو المجتمع.
- مراعاة دور المتخصصين والأوساط الأكاديمية والمجتمع العلمي والتكنولوجي.
- عدم الاقتصار على أصحاب المصلحة الفردي، ومراعاة الدور الذي قد تضطلع به التحالفات أو الشبكات، بالإضافة إلى المساحات المؤسسية التي تتيح إشراك أصحاب المصلحة المتعددين.
- تحديد الأولويات داخل قائمة أصحاب المصلحة واختيار أولئك الذين يستطيع الفريق الرقابي التفاعل معهم.

تواجه المدن الإندونيسية بشكل دائم أحوال طقس قاسية، وأدى عدم توفر البيانات الموثوقة والآنية إلى التأثير في قدرتها على اتخاذ قرارات مستنيرة للتخطيط والاستجابة. وتهدف مبادرة "بيتا بينكانا" إلى تقديم بيانات مجانية وآنية عن الكوارث يسهل مشاركتها بطريقة آمنة وسلسة. وتستفيد المنصة من كفاءات جميع السكان المقيمين بحيث يتسنى لهم المشاركة على نحو متساوٍ في عملية اتخاذ القرار. وصُممت المبادرة بحيث تتكامل مع منصات أخرى مثل الرسائل الفورية ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل التواصل المعتمدة على الرسائل القصيرة. ويركز المشروع على دعم المجتمعات ذات الموارد المحدودة، والوكالات التي تعاني من نقص في المهارات التقنية، والأفراد الذين يفتقرون إلى وسائل متقدمة لاستخدام البيانات. وقد شارك في المشروع عدد من أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي، مثل:

- مختبر المخاطر الحضرية التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.
- الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ في إندونيسيا.
- هيئة إدارة الطوارئ في جاكارتا.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC).
- برنامج التحديات العالمية بجامعة ولونجونج.
- شركة دي إم إنوفيشن.
- الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (AusAid).
- منصة X (تويتر سابقًا).
- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة التابعة لحكومة أستراليا.
- منظمة وورلد فيجن إندونيسيا.
- خدمة البيانات الوطنية الأسترالية.
- معهد البيانات المفتوحة.
- منصة صحافة المواطن عبر الإنترنت "باسانج ماتا".
- مدينة جاكارتا الذكية.
- فريق مشروع خريطة الشارع المفتوحة الإنساني.
- مركز الكوارث في المحيط الهادئ التابع لجامعة هاواي.
- جامعة إندونيسيا.
- الجمعية الجغرافية الوطنية في إندونيسيا.
- اتحاد الفقراء الحضريين.
- معهد تشي ليونغ.
- منظمة تشي ليونغ مريكا.
- منظمة والهي لأصدقاء الأرض في إندونيسيا.
- معهد الموارد العالمية.
- منظمة سيف أور بورنيو "انقذوا بورنيو الحبيبة"

المصادر: <https://publicadministration.un.org/unpsa/database/Winners/2019-Winners/PetaBencanaid> ؛ https://unpan.un.org/sites/default/files/Toolkits/Toolkit%203%20on%20Policy%20Coherence/Module_6.pdf

ويمكن ترجمة تحليل أصحاب المصلحة عبر وضع مصفوفة تسهم في تحديد واختيار أصحاب المصلحة المناسبين وفقًا لأدوارهم ومسؤولياتهم ومدى تأثيرهم النسبي على البرامج و/أو العمليات المعنية. ويساعد هذا التخطيط وتحليل أصحاب المصلحة الفرق الرقابية في التواصل الفعال مع الجهات الأساسية طوال مراحل المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويساهم أيضًا في تعزيز تأثير المهام الرقابية من حيث دعم اتساق السياسات. ويقدم الجدول 2. مثالاً على تحليل أصحاب المصلحة وحصرهم أعده الجهاز الأعلى للرقابة الأعلى في أوغندا خلال رقابة الأداء على الجهود الحكومية في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة (المرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة).³⁰

جدول 2. الجهود الحكومية في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة في أوغندا. تحديد أصحاب المصالح وأدوارهم

الجدول 1: أصحاب المصلحة الرئيسيين ومسؤولياتهم

مسئله	الرئيسيون	الدور
1.	وزارة شؤون النوع الاجتماعي (إدارة شؤون النوع الاجتماعي والمرأة)	<ul style="list-style-type: none"> وضع سياسات وخطط متعلقة بالقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. تنسيق عملية تنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. تعزيز المساواة بين الجنسين. نشر التوعية بشأن القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. توفير ملاجئ لضحايا العنف الزوجي. إعداد المعايير والمبادئ التوجيهية للتعامل مع حالات ضحايا العنف الزوجي. بناء كفاءات موظفي الجهات الحكومية المحليين.
2.	وزارة الصحة	<ul style="list-style-type: none"> توفير الرعاية الطبية لضحايا العنف الزوجي. جمع البيانات بشأن معدلات الانتشار وعوامل الخطر والآثار الصحية. بناء كفاءات العاملين في القطاع الصحي للتعامل مع القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. دعم الخدمات الطبية الشريفة لحالات العنف الزوجي.
3.	السلطة القضائية	<ul style="list-style-type: none"> إعداد إجراءات للتعامل مع حالات العنف الرجوع لأسباب جنسانية. بناء كفاءات للقضاء للتعامل مع حالات العنف الرجوع لأسباب جنسانية.
4.	الشرطة الأوغندية	<ul style="list-style-type: none"> توفير الأمن للضحايا. إنشاء البات لضمان القبض على الجناة. بناء كفاءات أفراد الشرطة للتعامل مع حالات العنف الرجوع لأسباب جنسانية. جمع الأدلة في حالات العنف الزوجي. جمع البيانات والإبلاغ عن انتشار العنف الزوجي.
5.	إدارة المدعين العموم	<ul style="list-style-type: none"> تقديم المساعدة القانونية لضحايا العنف الزوجي. ضمان سرعة الإجراءات القضائية.
6.	مكتب الإحصاء الوطني	<ul style="list-style-type: none"> جمع البيانات المتعلقة بالعنف الزوجي وتوحيدها. إعداد مؤشرات العنف الزوجي وإعداد تقارير بشأنها.
7.	الحكومات المحلية التابعة للمنطقة	<ul style="list-style-type: none"> تنسيق ليات القضاء على العنف الزوجي في مناطقهم. نشر التوعية بالعنف الزوجي والإجراءات المتبعة للتعامل مع القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة.
8.	منظمات المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> الدعوة لتنفيذ السياسات. تعزيز جهود الحكومة ودعمها في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. نشر التوعية بالقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. تقديم المساعدة القانونية للضحايا.
9.	هيئات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين	<ul style="list-style-type: none"> الدعوة لتنفيذ السياسات. تعزيز جهود الحكومة ودعمها في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. التوعية بالقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة.
10.	ضحايا العنف الزوجي	<ul style="list-style-type: none"> الإبلاغ عن حالات العنف الزوجي. الشهادة في المحكمة ضد الجناة.
11.	مكتب رئيس الوزراء	<ul style="list-style-type: none"> رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
12.	الهيئة الوطنية للتخطيط	<ul style="list-style-type: none"> الحرص على دمج تدخلات القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة في خطط التنمية الوطنية.
13.	وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> تعبئة الموارد لتنفيذ تدخلات القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة.
14.	لجنة تكافؤ الفرص	<ul style="list-style-type: none"> ضمان تضمين اعتبارات الجنسانية والعدالة في جميع الخطط والميزانيات السنوية التي تضعها الوزارات والهيئات الحكومية، وإصدار شهادة الجنسانية والعدالة للجهات التي تستوفي الحد الأدنى المطلوب قانوناً لتعميم الجنسانية والعدالة في الميزانيات.

المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة في أوغندا، رقابة الأداء بشأن الجهود الحكومية في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة (المرتبط بالمقصد 5:2 من أهداف التنمية المستدامة)، "الجدول 1: أصحاب المصلحة الرئيسيون ومسؤولياتهم". يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://www.oag.go.ug/storage/reports/SDS_VFM_MS_2021_22_1675661599.pdf

للحصول على معلومات إضافية حول إشراك أصحاب المصلحة المتعددين والموارد المقترحة بشأن إشراكهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها، يُنصح بمراجعة نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية 2024، خاصة الفصلين 2 و7 والملحق 1. ويُعد أيضاً دليل مبادرة تنمية الإنتوساي للأجهزة العليا للرقابة للتعامل مع أصحاب المصلحة (2017) مرجعاً مفيداً، بجانب دليل "تحالفات قوية لأصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأثر الرقابي" من مبادرة تنمية الإنتوساي.

3.2 كيف تؤثر الطبيعة المتكاملة لجدول أعمال 2030 في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

تستلزم الطبيعة المتكاملة لجدول أعمال 2030 تأسيس آليات ونظم وعمليات مؤسسية لدعم المنهجيات التكاملية في التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ويعكس هذا النهج ضرورة النظر في أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة عند مختلف مستويات عملية صنع السياسات، ومنها اعتماد نهج الحكومة الشاملة في تحديد الأولويات وتنفيذها واتساق السياسات، وآليات التنسيق الصارمة، وممارسات التخطيط المتكاملة ونظم رصد وتقييم دقيقة، وغيرها.

ولا بد أن يتسم اتساق السياسات بالمرونة والشمولية والابتكار، وأن يركز على سياق بعينه.³¹ وفي ظل تغير اهتمامات السياسات مع مرور الوقت وبحسب السياق، فبالإمكان استخدام طرق وآليات متنوعة لتعزيز هذا الاتساق، علماً بأنه يمكن تقييمه على مستويات عدة، من بينها:³²

1. أهداف البرنامج، أو ما إذا كانت أهداف مختلف أدوات السياسة وغاياتها تتسم بالتوافق (داخل قطاع السياسة نفسه، وعبر قطاعات أو مستويات الحكومة، وعلى مر الزمن).
2. الأدوات أو الآليات الموضوعية من طرف صانعي القرارات للتعامل مع المشكلة المعنية (مثل آليات تنسيق مستحدثة).
3. العمليات المرتبطة بالتعاون والتنسيق أو الداعمة لهما (مثل المشاورات مع أصحاب المصلحة).
4. نتائج الأدوات والآليات والعمليات أو أدائها (مثل مدى اتساق مختلف الأدوات القانونية والتنظيمية، ومدى مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين).
5. التأثيرات أو ما إذا كانت المؤشرات المتعلقة بمشكلة السياسة قيد النظر تشير إلى وجود تقدم محرز في الاتجاه الصحيح. (على سبيل المثال، على المسار الصحيح أو قريباً من المسار الصحيح أو بعيداً إلى حد ما عن المسار الصحيح أو بعيداً على نحو كبير عن المسار الصحيح أو في الاتجاه الخاطئ).

قد تكون البرامج متسقة على مستوى الغايات، إلا أن الآليات المؤسسية أو أدوات السياسة نفسها المرتبطة بها وتنفيذها قد يعثرها عدم الاتساق أو التضارب. فعلى سبيل المثال، أظهرت مراجعة لسياسات الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي وجود تضارب بين مختلف مجالات السياسات البيئية، مثل التنوع البيولوجي والسكنى ونجاعة الموارد والمياه.³³ وكشف تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2024 بشأن مقاصد الحد من آثار التغير المناخي عن مظاهر تعارض بين مختلف السياسات القطاعية وهذه المقاصد. فعلى سبيل المثال، في قطاع الزراعة، تدعم السياسة الزراعية العامة الممارسات الزراعية ذات الانبعاثات العالية مثل إنتاج الثروة الحيوانية وذلك من خلال تمويلات بحسب المناطق أو بحسب نوع الإنتاج.³⁴

وفيما يخص الآليات والعمليات التي يمكن تنفيذها لتعزيز اتساق السياسات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نستعرض بعضاً من أبرز المكونات الأساسية على نحو سريع أدناه وفي الشكل 2. الهياكل والأنظمة والعمليات والأدوات اللازمة لتعزيز اتساق السياسات في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.³⁵ بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الإرشادات والأدوات المتاحة لدعم الدول في جهودها الرامية إلى تأسيس المكونات الأساسية لاتساق السياسات وترسيخها.

- 31 الأمم المتحدة، "تعزيز صنع السياسات المتسقة"، مذكرة توجيهية لإستراتيجية لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة، فبراير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2021)، الصفحة 7.
- 32 الأمم المتحدة، "تعزيز صنع السياسات المتسقة"، مذكرة توجيهية لإستراتيجية لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة، فبراير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 2021)، الصفحتان 8-9.
- 33 إم نيلسون وآخرون، "فهم اتساق السياسات: إطار تحليلي وأملتة على تفاعلات السياسات القطاعية والبيئية في الاتحاد الأوروبي"، السياسة البيئية والحكومة، المجلد 22، العدد 6 (نوفمبر-ديسمبر 2021): 395-423.
- 34 المجلس الاستشاري العلمي الأوروبي المعني بالتغير المناخي، نحو الحياد المناخي في الاتحاد الأوروبي. التقدم المحرز وأوجه القصور في السياسات والفرص (لوكسمبورج، مكتب النشر التابع للاتحاد الأوروبي، 2024)، الصفحة 180.
- 35 وفقاً لمبادئ تقرير القطاع العام العالمي ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ومذكراتهما التوجيهية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (3/2023/UNPAN/UN.org/capacity-development/curriculum-on-governance-for-the-SDGs).

الالتزام السياسي والقيادة ← لتحديد غايات السياسة وقيادة التخطيط الإستراتيجي وتحديد الأولويات.

يعد الالتزام السياسي من أعلى مستويات الحكومة أمرًا بالغ الأهمية لضمان اتساق السياسات. ويجب أن يكون هذا الالتزام مدعومًا بأطر معيارية واضحة وتعليمات وإجراءات تساهم في تكريسه وتحويله إلى خطوات عملية ملموسة.

تحليل أوجه الترابط (بما في ذلك العامل الزمني) ← لتحديد التفاعلات عبر القطاعات وغايات السياسة وأدواتها ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يجب تنفيذ آليات تعمل على دمج أبعاد التنمية المستدامة في الإستراتيجيات والتخطيط والبرامج، بالإضافة إلى التقييم المنهجي لتأثيرات السياسة، والتأثيرات العابرة للحدود وصور ترابط مختلف أهداف التنمية المستدامة بين القطاعات، وذلك بشكل يغطي جميع عمليات السياسة والتخطيط، مع التركيز على تحديد خيارات السياسة وتقييمها. ويشمل ذلك إجراء مراجعات للتحقق من مدى اتساق هذه الخيارات (أي ما إذا كان أحد هذه الخيارات يساهم في تحقيق أبعاد الاستدامة، ويفرض إجراء مقايضات ويحقق تآزرًا بين مختلف القطاعات/الجهات الفاعلة ويعود بفوائد مشتركة عليها).

الشكل 2. الهياكل والأنظمة والعمليات والأدوات اللازمة لتعزيز اتساق السياسات في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة



الآليات المؤسسية والهياكل التنظيمية والعمليات ← لضمان التنسيق بين القطاعات ومستويات الحكومة.

تُعد آليات التنسيق أدوات أساسية لدعم اتساق السياسات. ويتحقق التنسيق على المستوى المركزي من خلال التوجيه المركزي أو الإشراف المباشر، أو بشكل لامركزي عبر آليات مختلفة للتنسيق بين القطاعات (مثل تبادل البيانات والخدمات). ويحظى التنسيق داخل الوزارات المختصة وبين المستويات دون الوطنية للحكومة بالأهمية هنا أيضاً.

إطار 11. أمثلة على الآليات التي تمكن من تحقيق الاتساق الأفقي والرأسي

الاتساق الأفقي

توفر الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة رؤية بعيدة الأمد تعمل كمرجعية مشتركة تصل بنا إلى فهم مشترك لغايات الحكومة من وراء سياستها المطبقة عبر القطاعات. كما أن هذه الرؤية تتيح لكيانات الحكومة معرفة كيفية تظافر مختلف التدخلات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاتساق الرأسي

تُفسح الهياكل الوطنية لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحكومات المحلية ودون الوطنية، المجال للتواصل والتنسيق عبر مستويات الحكومة وفي مختلف مراحل دورة السياسة؛ بدءاً من صياغة السياسات ووصولاً إلى تنفيذها ورصدها وتقييمها.

المصدر: الأمم المتحدة، 2018، تقرير القطاع العام العالمي. متاح على الرابط التالي: <https://desapublications.un.org/publications/world-public-sector-report-2018>

الموارد (البشرية والمالية والتكنولوجيا الرقمية والبيانات) ← لدعم المقاربات التعاونية والمتكاملة.

ثمة أنواع متعددة من الموارد تسهم في تبني المقاربات التعاونية والمتكاملة. فالبيانات تُعد عنصراً أساسياً لتحليل أوجه الترابط والتآزر والمقايضات في السياسة، كما أنها تتيح إرساء الخطط والبرامج على أسس قائمة على الأدلة. ولا يمكن الاستفادة حقاً من البيانات في تحقيق اتساق السياسة إلا إذا كانت تتسم بجودة عالية وقابلة للتشغيل البيئي، ويقتضي الأمر أيضاً أن تكون لدينا الكفاءة التي تكفل لنا تحليل البيانات، وأن تتوفر آليات تضمن جودة البيانات وتوفرها.³⁶

وعلى النوال نفسه، يلزم توفر آليات تعزز من مستوى التنسيق بين التمويل العام والخاص دعماً لاتساق السياسة ومتابعة النفقات ذات الصلة. ويسعى النظام العام لتوزيع الميزانيات في أي دولة إلى تخصيص الموارد وفقاً لأولويات الحكومة بهدف تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية في العمليات الحكومية. وإذا ما نظرنا إلى عملية الموازنة، سنجد أنها لا تتخطى حدودها الإدارية مما يفرض تحديات عند تطبيق المقاربات المتكاملة. ومع ذلك، توجد منهجيات وأدوات (مثل الموازنة طويلة الأمد وترميز الموازنة) تعمل على تعزيز اتساق السياسات. فعلى سبيل المثال، تتوفر إرشادات عملية في أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي أعدتها الأمم المتحدة لمساعدة الدول على تعزيز الاتساق بين السياسات في مختلف القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتوظيف إستراتيجيات التمويل في دعم المقاربات المتكاملة. وستجد في الإطار 12 أمثلة تتعلق بالمناخ.

لمعرفة المزيد عن البيانات، يُرجى الاطلاع على: https://unpan.un.org/sites/default/files/Toolkits/Toolkit%203%20on%20Policy%20Coherence/Module_8-compressed.pdf

إطار 12. عمليات الميزانية والتمويل التي تدعم اتساق جهود المناخ

تشكل عملية إعداد الميزانية السنوية نقطة انطلاق فعالة لتوحيد الاعتبارات المناخية عبر الوزارات والهيئات المختلفة. فعلى سبيل المثال، أدرجت حكومة إقليم خيبر بختونخوا في باكستان قضية التغير المناخي في منشور الميزانية الخاص بها تشجيعاً للوزارات الإقليمية على تخصيص موارد لنفقات التغير المناخي.

وفي عام 2024، قام مجلس سياسة المناخ السويدي بتقييم مشروع قانون الميزانية السنوية، وكشف عن أن حوالي 4% من إجمالي ميزانية العام تتعارض مع المقاصد المناخية التي اعتمدها البرلمان والحكومة.

وفي كوستاريكا، أوصى تقرير صادر عن الجهاز الأعلى للرقابة بإنشاء إطار مالي خاص بالمناخ، إذ لم تحدد الحكومة بعد احتياجات التمويل المحتملة ومصادره على الأمدين المتوسط والطويل.

أما في أوغندا، فقد أجري مشروع تجريبي في عام 2023 لمراجعة الإنفاق العام على الغابات تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بالتعاون مع وزارة المياه والبيئة في أوغندا. وكشفت النتائج الأولية عن فجوات بين الالتزامات المناخية المستهدفة لقطاع الزراعة والغابات واستخدامات الأراضي الأخرى (AFOLU) وبين النفقات الفعلية على الغابات.

وتتوفر مجموعة من الأدوات والمقاربات تسهم في توحيد الإجراءات المناخية في سياسات التمويل الوطنية وتراعي اتساق السياسات، مثل مؤشر تكامل الميزانية المناخية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإطار الإدارة المالية العامة الخضراء التابع لصندوق النقد الدولي، وإطار التمويل الوطني المتكامل والمناخ، وإطار الميزانية الخضراء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومراجعة الإنفاق العام للغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها.

المصدر: https://inff.org/assets/DESA_deep_dives/inff-and-climate_final.pdf؛ آسا بيرسون، 2024، "تكثيف العمل المناخي: رصد أوجه تآزر السياسات البناء على منظومة المساءلة"، عرض تقديمي في ندوة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنترساي) السادسة والعشرين (فينا، 18 أبريل)؛ مارتا أكوستا، عرض تقديمي في اجتماع الدعوة العالمية لبرنامج ClimateScanner (نيويورك، 25-26 مارس 2024)؛ <https://www.fao.org/redd/news/detail/fr/c/1661005>.

التوطين ← لدعم اتساق الغايات والتنسيق بين مستويات الحكومة.

يعد توافق الإجراءات عبر جميع مستويات الحكومة ركيزة أساسية لنجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويلزم مشاركة السلطات المحلية والإقليمية خلال إعطاء الأولوية لمقاصد أهداف التنمية المستدامة. وبإمكان الحكومات المحلية ودون الوطنية أن تمدنا بمعلومات مهمة عن آثار السياسات على المستوى المحلي للاستفادة منها في عمليات الرصد. ويلزم تطبيق آليات تضمن تنسيق الأولويات والخطط والبرامج التي تتبناها مختلف مستويات الحكومة، وأن يتم التنسيق بين عمليات التنفيذ على مدار دورة السياسة، فضلاً عن تحقيق التآزر في أعمال الرصد والإشراف.

إشراك أصحاب المصلحة ← لاتساق الأهداف وتحديد الأولويات واستقطاب وجهات نظر متنوعة في عملية التنفيذ.

لا يمكن للحكومات وحدها أن تقيم المقايضات بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؛ إذ إنها في حاجة إلى مدخلات من أصحاب مصلحة متعددين ولأرائهم ومواردهم ومعارفهم. وتعد العمليات التشاركية عنصرًا ضروريًا للحكومات وأصحاب المصلحة، سواء منفردين أو مجتمعين، من أجل الوقوف على التحديات المشتركة، وترتيب الأولويات، ومواءمة السياسات والإجراءات، وتعبئة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة. وتساهم هذه الجهود في بناء مجموعة من الإجراءات المتسقة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

المراقبة وإعداد التقارير والتقييم ← من أجل إفادة عملية صنع السياسات وجعلها أكثر استنارة وضمان المساءلة (أمام البرلمان والجمهور على سبيل المثال).

تعد القرارات المستنيرة والمرتكزة على المعلومات عاملاً أساسياً لدعم اتساق السياسات. ويستلزم ذلك بناء أنظمة رصد فعالة تسعى إلى جمع الأدلة والمعلومات عن نتائج البرامج وتأثيراتها، وإلى تحليل ما تم جمعه من معلومات وتقييمها، واستخدام آليات التعقيبات والتعليقات لتصحيح مسار التنفيذ واستخلاص الدروس المستفادة من السياسات، ورفع التقارير للمؤسسات الرقابية والجمهور.

تحدد خطط التكيف الوطنية الأولويات على الأمدين المتوسط والطويل للتكيف مع التغير المناخي والتعامل مع تداعياته. وحتى شهر إبريل 2024، تم تقديم 53 خطة تكيف وطنية متعددة القطاعات إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). وتهدف هذه الخطط إلى تعزيز التكامل بين القطاعات في مختلف إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية. في دول مثل غرينادا، ثمة اعتبارات تتم مراعاتها عند تحقيق التكامل بين إجراءات التكيف، مثل التنسيق بين المبادرات القطاعية بهدف تحديد أولويات التكيف الوطنية. أما في بلدان أخرى مثل ألبانيا والبرازيل وجامايكا، فيُراعى التكيف بالتزامن مع عمليات التخطيط الوطنية والقطاعية، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين المبادرات الوطنية والقطاعية حرصاً على اتساقها. أما في الفلبين، فتتولى وكالة التنسيق المعنية بالتغير المناخي تحديد أولويات التكيف الوطنية وتنسق عملية دمجها في إستراتيجيات وخطط عمل كل قطاع على حدة، وذلك بالتنسيق مع نقطة التنسيق الوطنية المعنية بالتغير المناخي. ويعد كل من الرصد والتقييم والتعلم عناصر محورية في المتابعة المنتظمة لعمليات التخطيط للتكيف والتحسين المستمر لها، مما يعزز تنفيذ خطط العمل الوطنية على نحو يحقق التكامل بينها وبين عمليات تخطيط التنمية الوطنية وتنسيقها مع خطط الحد من الآثار وضمان اتساقها عبر القطاعات. فعلى سبيل المثال، تمخض تقييم خطة التكيف الوطنية في بوركينا فاسو عن دروس مستفادة مستعرضاً أفضل الممارسات بشأن مواءمة خطة العمل الوطنية مع المساهمات المحددة وطنياً وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

المصدر: شبكة خطة التكيف الوطنية العالمية (<https://napglobalnetwork.org/>)

4.2 ما الإجراءات التي تتخذها الحكومات لتعزيز طبيعة التكامل التي يتسم بها جدول أعمال 2030 والاتساق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

من الضروري اعتماد فهم منهجي لأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة ضمن عمليات التنفيذ الوطنية، وذلك للاسترشاد به في عملية وضع الأولويات والجهود الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات. ولا بد من توفر ترتيبات مؤسسية فعالة وخاضعة للمساءلة وشمولية حتى يتسنى لنا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو متكامل.

وتدرك غالبية الحكومات الوطنية المقايضات وأوجه التآزر التي تكثف أهداف التنمية المستدامة، ودأبت على إصدار تقارير توضح الإجراءات التي تتخذها لضمان تنفيذ هذه الأهداف على نحو متسق ومتكامل. وشهدت الآليات المؤسسية المستخدمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطوراً على مر الزمن، وخضعت للتعديل بحيث تلائم التأثيرات الناجمة عن الأزمات المتعددة والتغير في أولويات السياسات والدروس المستفادة من عملية التنفيذ.

وانتهجت الدول طرقاً متعددة لتعزيز اتساق السياسات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- استحداث أدوات ومبادئ توجيهية لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة أو الاستعانة بالمتوفر منها.
- دمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات أو إستراتيجيات التخطيط الوطنية أو أطر السياسة المعتمدة.
- وضع رؤى أو إستراتيجيات أو خطط عمل طويلة الأمد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- بذل جهود لدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الأخرى ذات الصلة، ودعم التنسيق الإقليمي والدولي بشأن جداول الأعمال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- إدخال تغييرات مؤسسية لتيسير عملية التنسيق وتحقيق الاتساق بين السياسات.
- إشراك الحكومات المحلية، وتوزيع المسؤوليات على مختلف مستويات الحكومة، وتوطين أهداف التنمية المستدامة.
- ربط الميزانيات وعمليات الميزانيات وأنظمة التمويل بأهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية لرصد التقدم المحرز على نحو متكامل، بما في ذلك تحسين النظم الإحصائية الوطنية.

- تحسين آليات إعداد التقارير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المراجعات الوطنية الطوعية، بما في ذلك استخدام المدخلات المستمدة من التقييمات³⁷ وتعزيز الروابط بين المراجعات الوطنية الطوعية والمراجعات المحلية الطوعية.
- إشراك البرلمان أو الهيئات المماثلة، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة، في عمليات الإشراف لضمان أن تكون التشريعات شمولية ومعبرة عن جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن تعبئة الموارد اللازمة ودعم أهداف التنمية المستدامة.

إطار 14. الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق الرأسي والأفقي الواردة في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2023:

وصفت بلجيكا التكامل الرأسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خلال مؤتمرها الوزاري المشترك بشأن التنمية المستدامة الذي شهد جمع ممثلين من مستويات مختلفة من الحكومة، باعتباره العنصر الأهم في الحوار والتعاون بين الهيئات الفيدرالية والاتحادية.

واعتمدت البرتغال آلية جديدة بين مؤسسية (اللجنة المشتركة للحكومة والحكم الذاتي المحلي) لضمان تنظيم حوار مؤسسي فعال بين السلطات المركزية والإقليمية والمحلية.

وقدمت النرويج والهرسك تقريراً بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون الرأسي بين مختلف مستويات الحكومة، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات على المستوى الأفقي، لا سيما بين المجتمعات المحلية ومختلف أصحاب المصلحة.

وأدرجت البرتغال وجمهورية تنزانيا المتحدة مدخلات من تقارير المراجعة الوطنية الطوعية في تقاريرها.

وقدمت كل من شيلي وأيسلندا وزامبيا تقريراً عن مشاركة جمعيات الحكومات المحلية في عملية المراجعة الوطنية الطوعية الخاصة بها.

المصدر: الأمم المتحدة، 2023، تقرير تجميعي للمراجعة الوطنية الطوعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك.

تُعد التقارير الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التقارير الصادرة عن أصحاب المصلحة غير الحكوميين، مصدراً حيوياً للمعلومات عن مراقبة عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتساق السياسات، إذ تحتوي المراجعات الوطنية الطوعية على معلومات عن الجهود التي تبذلها الدول من أجل ترسيخ الاتساق في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بإعداد تقارير سنوية تجميعية عن المراجعات الوطنية الطوعية تسلط فيها الضوء على أفضل الممارسات والتحديات المشتركة.³⁸ ومن جهة أخرى، ينشر العديد من أصحاب المصلحة غير الحكوميين تقارير منتظمة وتحليلات عن المراجعات الوطنية الطوعية والمراجعات المحلية الطوعية.³⁹ فعلى سبيل المثال، قامت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) بإعداد إرشادات لدعم الحكومات المحلية عند إجراء المراجعات الوطنية الطوعية، بالإضافة إلى إجراء تحليل منتظم لعملية توطيق أهداف التنمية المستدامة.⁴⁰

ووفقاً لتقارير المراجعات الوطنية الطوعية لعامي 2021 و2022، يقدم ويتز (2023) نظرة شاملة وأمثلة عن كيفية تحديد البلدان لأولوياتها، وتعزيز التنسيق، وتحقيق الاتساق بين السياسات. انظر الجدول 3 الذي يحتوي على أمثلة مختارة من مناطق مختلفة.



- 37 يشجع قرار الأمم المتحدة المعتمد في 26 أبريل 2023 (A/RES/77/283) جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من الأدلة المستخلصة من تقييمات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق جدول أعمال 2030، ويوصي القرار بدمج المدخلات المستمدة من التقييمات في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية.
- 38 انظر على سبيل المثال، "التقرير التجميعي للمراجعات الوطنية الطوعية لعام 2023" المتوفر على الرابط التالي: https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-12/2023_VNR_Synthesis_Report.pdf
- 39 انظر على سبيل المثال، التقرير السنوي للمركز الدولي للفكر الاستراتيجي (CEPEI) بشأن المراجعات الوطنية الطوعية التي قدمتها بلدان أميركا اللاتينية. متاح على الرابط التالي: <https://cepei.org/en/sdg-vnr-quality-tracker/>
- 40 انظر على سبيل المثال، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (2022) https://www.old.uclg.org/sites/default/files/towards_the_localization_of_the_sdgs_2022.pdf، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (2021) https://www.old.uclg.org/sites/default/files/210718_vlrguidelines_vol2.pdf

جدول 3. أمثلة مختارة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاتساق بين السياسات وتكاملها

التدابير والإجراءات المختارة	الأمثلة
تطوير أدوات واستعمالها لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة وتكاملها	بوتسوانا، وكولومبيا، والسلفادور، والجابون، وكازاخستان، وليسوتو، ومنغوليا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وساو تومي وبرينسيبي، وسريلانكا، والسويد، وسويسرا.
إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الأرجنتين، وبوتسوانا، وجيبوتي، والسلفادور، وغينيا الاستوائية، وغانا، وجامايكا، ولوكسمبورغ، والإمارات العربية المتحدة، والفلبين
ربط الميزانيات بأهداف التنمية المستدامة وقياس مساهمتها في تحقيق كل هدف	أندورا، والأرجنتين، وإثيوبيا، وغانا، وإيطاليا، وليسوتو، وملاوي، وسريلانكا، وأوروغواي
تضمين أهداف التنمية المستدامة في أطر الإنفاق ذات الأمد المتوسط	إثيوبيا، وليسوتو، والفلبين
إستراتيجيات التمويل ووضع الميزانيات المعبرة عن الإنسانية	بوتسوانا، والكاميرون، وغرينادا، والأردن، وليبيريا، والجبل الأسود، وتوغو
لا مركزية الميزانيات	إثيوبيا، وسريلانكا

نينا ويتز "إدارة مقايضات السياسات وأوجه تآزرها على المستويين الوطني والمحلي [...]" في تقرير القطاع العام العالمي 2023 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

ورغم الجهود المستمرة على المستوى الوطني، ما تزال هناك فرص لتعزيز اتساق السياسات. وقد أظهرت الدراسات بعض القيود التي تؤثر على فعالية آليات التنسيق. فعلى سبيل المثال، في شأن سياسات التغير المناخي، تشير التحليلات إلى أن التنسيق الفعال يتطلب إصلاحاً جذرياً في الإدارة العامة إلى جانب النظر في الاقتصاد السياسي الخاص بالقطاع.⁴¹

بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر حتى الآن أدلة كافية حول تأثير التغييرات المؤسسية على تعزيز التكامل واتساق السياسات عملياً. ومن الضروري إجراء تقييمات مستقلة للتحقق من مدى فاعلية ما تم اعتماده من تدابير مؤسسية في جعل تحديد الأولويات وتنفيذها أكثر منهجية.⁴² ويمكن أن تسهم نتائج المهام الرقابية والتوصيات الخاصة باتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، تُعد المهام الرقابية والتقييمات المتكررة من بين الوسائل القليلة لتقييم التغييرات التي تتم على مر الزمن في أداء الآليات المؤسسية من حيث تحقيق الاتساق المطلوب في النتائج التي تحققها.

ويقدم الجزء الثالث من هذا الإطار إرشادات عملية عن كيفية الرقابة على اتساق السياسات.

41 هاينز فون لويكي، "تكامل سياسة المناخ: تحليل مقارن لتغير استخدام الأراضي وقطاعات الطاقة في إندونيسيا والمكسيك". (2022). Springerprofessional.de، على الرابط: <https://www.springerprofessional.de/climate-policy-integration/23774520> فيليب ترين وآخرون، "تنسيق السياسات وتكاملها: جدول أعمال بحثي" مراجعة الإدارة العامة 81، 5 (2021) 77-973. <https://doi.org/10.1111/puar.13180>

42 إن ويتز، "إدارة المقايضات وأوجه التآزر في السياسات على المستويين الوطني والمحلي مع تزايد الحاجة إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأولويات"، تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الوباء، تقرير القطاع العام العالمي، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (نويويورك، 2023)، الفصل 2.

الجزء الثالث:

1.3 كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تمارس الرقابة على اتساق السياسات؟ المداخل

ينبغي أن تكون جميع السياسات والبرامج الوطنية ودون الوطنية على مواءمة واتساق مع أهداف السياسة ومقاصدها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، كما تحددها وثائق التخطيط الوطني طويلة الأمد (مثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ورؤية 2030، وإستراتيجية أهداف التنمية المستدامة في مجملها، ومسارات التحول، وخطة التنمية الوطنية). ومن شأن هذا أن يسهم في ضمان تحقيق التوافق بين عمليات التخطيط الوطنية وجميع الإستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة عبر مختلف القطاعات والمستويات الحكومية.

وللأجهزة العليا للرقابة مدخلان رئيسان سيق تحديدهما في تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (على مستويي العمليات والبرامج)⁴³ ويُعدي اتساق السياسات (الأفقي والرأسي) الواردة في القسم 1.1. ويمكن للمدققين توظيف هذين المدخلين للبدء في تحليل مدى اتساق السياسات. ويُلخص الجدول 4. هذين المدخلين، علمًا بأننا نتناولهما بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية.

جدول 4. مدخلا الرقابة على اتساق السياسات

المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – المدخلين	بعد اتساق السياسات	قطاعات الحكومة ومستوياتها
العمليات	الاتساق الأفقي	في جميع القطاعات
	الاتساق الرأسي	عبر مستويات الحكومة
البرامج	الاتساق الأفقي	في جميع القطاعات
	الاتساق الرأسي	داخل حدود القطاع الواحد
	الاتساق الرأسي	عبر مستويات الحكومة وداخل قطاع واحد أو أكثر

ويمكن تقييم اتساق السياسات على مستويات مختلفة. (انظر القسم 3.2). ورغم أن المدققين لا يقيمون أهداف السياسات بحد ذاتها، فبإمكانهم تقييم مدى مساهمة الأدوات والآليات والعمليات القائمة وأثر تنفيذها (النتائج) في تحقيق فعالية السياسات، أي تحديد مدى قدرة مجموعة من البرامج المترابطة على تحقيق أهدافها المحددة بطريقة متسقة (أي عدم وجود تعارض وتحقيق مصالح مشتركة وتعزيز التأزر). فعلى سبيل المثال، قد تكشف المهمة الرقابية أن بعض أدوات السياسة تتعارض مع بعضها البعض مما يعيق اتساق السياسات ويؤثر في كفاءتها.

وعند تقييم الاتساق، ينبغي أن يركز التحليل على ما يلي: (1) تحديد البرامج التي قد تعرقل التقدم نحو المقاصد الوطنية ذات الصلة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة لتعارضها أو لتحقيقها نتائج عكسية، (2) تحديد البرامج التي تعزز التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد الوطنية ذات الصلة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة، (3) تحديد مدى ملائمة وكفاءة العمليات والأدوات أو الآليات المستخدمة، وقدرتها على تحقيق الاتساق بين السياسات بما يحقق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

1.1.3. مدخل العمليات - أداء العمليات المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

يركز هذا المدخل على أداء العمليات المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ومع أن المهام الرقابية المعنية بمدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ركزت على توفر العمليات والآليات من عدمه، تهدف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تحديد كيفية عمل هذه الآليات فعليًا في تعزيز الاتساق الأفقي أو الرأسي بين السياسات على نحو فعال.

وبالإمكان أن يهدف تحليل اتساق السياسات الذي يركز على العمليات إلى تحديد ما إذا كانت كيانات القطاع العام تطبق هذه الأدوات وتنفذ هذه العمليات المعنية بمبدأ أو أكثر من مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وذلك بهدف تعزيز اتساق السياسات عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بدلاً من التحقق من وجود آليات مؤسسية لإشراك أصحاب المصلحة، بإمكان المهمة الرقابية أن تنظر في مدى استيعاب وموازنة وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومدى مساهمتها في تعزيز التوافق وتحقيق مستوى أفضل من التنسيق، أو في الحلول المشتركة عبر القطاعات أو المستويات الحكومية، وذلك ضمن نتائج محتملة أخرى.

ويمكن أن يتم اختيار العمليات استنادًا إلى مجموعات العمليات المحددة في الإرشادات المحدثة لتقارير المراجعة الوطنية الطوعية (المتاحة عبر الرابط: <https://hlpf.un.org/vnrs>)، كما هو معمول به في مهام رقابة الاستعدادات.

إطار 15. رقابة أداء الموازنة الخضراء

مع إصدار الصفقة الخضراء الأوروبية لعام 2019، اتجهت الدول الأوروبية نحو تبني ممارسات الموازنة الخضراء، بهدف إعادة توجيه الاستثمارات العامة، والإنفاق، والضرائب نحو أولويات صديقة للبيئة، والتقليل من الدعم المالي للأنشطة الضارة بالبيئة. وبدءًا من عام 2023، اتبعت عشر دول في الاتحاد الأوروبي أسلوب ترميز الموازنة الخضراء، الذي يُستخدم لتصنيف بنود الموازنة وفقًا لتأثيرها البيئي. تستمد من هذا الأسلوب رؤية منهجية وواضحة عن التأثيرات البيئية أو المناخية لقرارات الميزانية، مما يساعد صناع السياسات على منح الأولوية للتدابير التي تسهم في تحقيق الأهداف البيئية والمناخية، وتحدّ من قرارات الميزانية التي تتعارض مع تلك الأهداف أو لا تتسق معها.

وعند إجراء مهمة رقابية، فبالإمكان التركيز على تقييم أداء ممارسات الموازنة الخضراء على المستوى الوطني، مثل آلية ترميز الموازنة. وتتضمن أهداف المهمة الرقابية حينئذ قياس مدى وكيفية مساهمة ترميز الموازنة في ضمان اتساق السياسات الأفقي بين الأهداف البيئية والمناخية والسياسات الأخرى.

إطار 16. الرقابة على تنسيق التحول في مجال الطاقة في ألمانيا

في عام 2018، أجرى الجهاز الأعلى للرقابة الألماني مهمة رقابية على تنسيق التحول في مجال الطاقة، وخلصت المهمة الرقابية إلى أنه رغم الاستثمار الكبير في الموارد البشرية والمالية، أخفقت ألمانيا بشدة في أهدافها الرامية إلى تنفيذ التحول في الطاقة. وكانت الوزارة الاتحادية للاقتصاد وحماية المناخ (BMWi) تتولى مسؤولية تنسيق أنشطة التحول. وشاركت في هذه الوزارة وحدها 34 إدارة تابعة لأربعة أقسام في تنفيذ التحول في الطاقة، إلى جانب خمس وزارات اتحادية أخرى وجميع الولايات الفيدرالية. ومع ذلك، عجزت الوزارة عن تحديد ما ينطوي عليه التنسيق المطلوب لتحقيق التحول في الطاقة. وحتى عام 2018، لم يكن هناك هيكل تنظيمي محدد يتحمل المسؤولية الإجمالية عن هذا التنسيق. وقد أشار الجهاز الأعلى للرقابة إلى أن هذا الأمر كان أحد الأسباب التي حالت دون تحقيق المقاصد المنشودة، وأضاف أعباء لا يستهان بها على اقتصاد الميزانيات العامة والخاصة. لذلك، أوصى الجهاز الأعلى للرقابة بأن التنسيق الفعال للتحول في الطاقة يتطلب من الوزارة الاتحادية للاقتصاد وحماية المناخ تحديد ما يلي: (1) المهام المحددة المطلوبة لتنسيق التحول في مجال الطاقة، (2) الوحدات التنظيمية المؤهلة لتنفيذ هذه المهام على نحو سليم، و(3) كيفية تصميم عمليات الأعمال المخصصة لمهام التنسيق.




المصدر: https://www.bundesrechnungshof.de/SharedDocs/Downloads/DE/Berichte/2018/umsetzung-der-energiewende-volltext.pdf?__blob=publicationFile&v=1

2.1.3 مدخل البرامج - الاتساق الأفقي عبر القطاعات أو ضمن حدود القطاع الواحد

يركز هذا المدخل على اتساق البرامج التي تساهم في تنفيذ المقاصد الوطنية المتفق عليها والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، سواء عبر القطاعات المتعددة أو ضمن حدود نطاق قطاع واحد، وذلك من خلال فحص فعالية أو أداء أدوات وآليات السياسة و/أو آثارها.

ويتطلب اتساق السياسات مستوى عالٍ من التنسيق واستخدام مزيج من أدوات السياسات وآلياتها التي تعزز من توافق الغايات، وتستفيد من أوجه التآزر وتحقق فوائد مشتركة وتقلل من المقايضات بين مختلف مناطق/قطاعات السياسة إلى أقل حد ممكن.⁴⁴ فعلى سبيل المثال، يستلزم اتساق السياسات المتعلقة بأنظمة الغذاء النظر في البرامج عبر مجالات/قطاعات متعددة مثل الزراعة، ومصائد الأسماك، والبيئة، والمناخ، والصحة العامة. ويعرض الجدول 5. أمثلة عن القطاعات والسياسات المتعلقة بأنظمة الغذاء في ثلاثة بلدان.

جدول 5. الإستراتيجيات والسياسات في قطاعات مختلفة متعلقة بأنظمة الغذاء في ثلاث دول.

مالاوي	إثيوبيا	نيجيريا
		
الزراعة والتنمية الريفية	خطة النمو والتحول	جدول أعمال التحول الزراعي
إستراتيجية الاستثمار الزراعي (2018)	(GTP II – 2015-2020)	(ATA) (2013)
السياسة الزراعية الوطنية (2021)		سياسة الترويج الزراعي (2016)
الأمن الغذائي	البرنامج الوطني للتغذية (2013)	سياسة الحماية الاجتماعية (2022)
برنامج الحماية الاجتماعية (SPP) (2021)	إعلان سيكوتا (2018)	المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (2006، 2013)
	الخطة الإستراتيجية للزراعة الحساسة للتغذية (2016)	
	المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (2022)	
التغير المناخي والمرونة وإدارة الكوارث	المساهمة المحددة وطنياً (NDCs) (2021)	المساهمة المحددة وطنياً (NDCs) (2021)
إستراتيجية المرونة الوطنية (2018)	الخطة الوطنية للتكيف (2019)	الإطار الوطني للمرونة الزراعية (2015)
المساهمة المحددة وطنياً (NDCs) (2021)		إطار عمل خطة التكيف الوطنية (2021)

المصدر: [Policy coherence and food systems transformation \(rural21.com\)](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/ddcf9356-en/index.html?itemId=/content/component/ddcf9356-en)

تتطلب الرقابة على اتساق السياسات قدرات تحليلية وموارد هائلة. ويجب تحديد نطاق المهمة الرقابية حتى يتسنى للفريق الرقابي إجراؤها دون عناء.

وينبغي أن يركز المدققون على البرامج والإستراتيجيات في مجموعة فرعية (وليس جميعها) من مناطق/قطاعات السياسة المترابطة داخل الدولة. ومن شأن الإلمام الجيد والفهم العميق لأوجه الترابط بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة محل النظر وغيرها من المقاصد الأخرى (مثل استخدام بعض الأدوات والمنهجيات المتاحة) أن يعود بنتائج إيجابية على حصر البرامج والإستراتيجيات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين (انظر القسم 2.2) عبر مناطق/قطاعات السياسة، وعلى تحديد المجموعة الفرعية من البرامج التي يتعين على المهمة الرقابية النظر فيها. وينبغي أن يستخدم المدققون حكمهم المهني وأن يراعوا الموارد والكفاءات المتاحة عند اختيار أي من البرامج ذات الصلة سيخضع للرقابة.

وإذا كانت الحكومة قد حددت بالفعل مجموعة فرعية من البرامج ومنحتها الأولوية، سيكون من المفيد للفريق الرقابي الاستفادة من معرفته بأوجه الترابط وبأصحاب المصلحة المعنيين خلال إجراءات تحليلهم المستقل وتحققهم مما إذا كانت المجموعة الفرعية التي اختارتها الحكومة تعد هي الخيار الأنسب.

إطار 17. حصر السياسات والبيانات ذات الصلة واختيارها عبر القطاعات



المهمة الرقابية على المناطق المحمية (مرتبطة بالمقصد 15.1 و14.5 من أهداف التنمية المستدامة): قام الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل بحصر مجموعة من السياسات العامة المتعلقة بإدارة وتنفيذ المناطق المحمية. وبعد جلسات من العصف الذهني وجمع المعلومات الأولية، ومناقشة الأمر مع العديد من أصحاب المصلحة، اختار الفريق الرقابي مجموعة فرعية تتألف من سياستين (استخدام الأراضي والسياحة) لتقييم مدى اتساقهما مع السياسة التي تمثل الموضوع الأساسي للمهمة الرقابية (وهي المناطق المحمية)، مستخدمًا معايير الارتباط والأهمية النسبية، إضافة إلى الحكم المهني.⁴⁵ واستخدم الجهاز الأعلى للرقابة منهجية تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات (DFOG) لتحليل اتساق السياسات.⁴⁶



المشتريات العامة المستدامة (مرتبطة بالمقصد 12.7 من أهداف التنمية المستدامة): حدد الجهاز الأعلى للرقابة في غواتيمالا خمسة مجالات وكيانات مترابطة ومتعلقة بالسياسة: وزارة المالية ووزارة البيئة والموارد الطبيعية ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغذاء ووزارة الاقتصاد وأمانة التخطيط وإعداد البرامج التابعة للرئاسة. وأسفرت المهمة الرقابية عن اكتشاف تضارب في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف التنسيق العام في إجراءات وزارة الاقتصاد.⁴⁷

تتمثل إحدى الطرق الأخرى لتقييم اتساق السياسات في تقييمها عبر البرامج والإستراتيجيات المرتبطة بالأهداف المتفق عليها وطنيًا والمرتبطة بالمقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ضمن حدود مجال/قطاع واحد خاص بالسياسة. وتبدأ هذه الطريقة بتقييم مدى توافق نوايا السياسة أو ما إذا كانت غايات البرامج متسقة مع الغايات الواردة في الوثائق الإستراتيجية الوطنية طويلة الأمد. وبلي ذلك الخطوة الثانية، وفيها يقوم المدققون بتقييم التوافق بين مختلف البرامج ضمن القطاع المحدد.

فعلى سبيل المثال، يتطلب اتساق السياسات المتعلقة بأنظمة الغذاء دراسة البرامج المختلفة وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال الزراعة، وتحليل النقاط التالية:

1. مدى اتساق الأولويات والغايات الواردة في هذه السياسات والبرامج مع الوثائق الإستراتيجية الوطنية طويلة الأمد، وما إذا كانت واردة فيها من عدمه.
2. الاتساق بين البرامج الزراعية المختلفة (مثل الإعانات الزراعية والابتكار الزراعي والإنتاج المستدام).

45 مزيد من المعلومات عن المهمة الرقابية متاحة على الرابط التالي: <https://portal.tcu.gov.br/biblioteca-digital/auditoria-coordenada-em-areas-protetidas-2-edicao.htm>

46 تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات متاح باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://portal.tcu.gov.br/analise-fsdl-guia-pratico-para-aplicacao-da-analise-de-fragmentacoes-sobreposicoes-duplicidades-e-lacunas.htm>

47 مزيد من المعلومات عن المهمة الرقابية متاحة على الرابط التالي: <https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/casp>

ويوضح الجدول 6. أمثلة على تحليل اتساق السياسات بين البرامج والوثائق الإستراتيجية طويلة الأمد المرتبطة بأنظمة الغذاء في دولتين. ويوضح الجدول كيف أنه في بعض الحالات، كانت مجالات السياسة واردة في الوثائق الإستراتيجية إلا أنه لم يكن معبر عنها تمامًا، أو بشكل جزئي فقط، في السياسات الوطنية (مثل معايير سلامة الأغذية في ملاوي).

وفي بعض الحالات الأخرى، لم تكن الأولويات المنصوص عليها في البرامج الوطنية القائمة واردة أو متوافقة مع الوثائق الإستراتيجية ووثائق التخطيط طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، استحدثت بعض الدول مؤخرًا سياسات تهدف إلى التعامل مع التكيف مع التغير المناخي عن طريق إعطاء الأولوية لدعم كفاءات التكيف لدى المزارعين، أو تقديم حلول قائمة على الطبيعة، أو تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية، وغيرها، إلا أنه لم يتم إدراج هذه السياسات في الوثائق الإستراتيجية الوطنية طويلة الأمد المخصصة للتحويل في أنظمة الغذاء والتي كانت موضوعة في السابق.⁴⁸

جدول 6. الفجوات في اتساق السياسات بين البرامج والسياسات الوطنية القائمة والوثائق الإستراتيجية الوطنية طويلة الأجل

المحاصيل	الماشية	معايير السلامة الغذائية	سلاسل القيمة	هدر الطعام وفقدانه	
مُضمَّنة	محدودة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	ملاوي
مُضمَّنة	مُضمَّنة	محدودة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	
مُضمَّنة	محدودة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	محدودة	إثيوبيا
مُضمَّنة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	مُضمَّنة	

المصدر: اتساق السياسات وتحول النظم الغذائية (rural21.com). متوفر عبر الرابط: <https://www.rural21.com/english/news/detail/article/policy-coherence-and-food-systems-transformation.html>

لإجراء تحليل لاتساق السياسات الأفقية عبر القطاعات أو داخل القطاع نفسه، يجب تحديد برنامج مُحدَّد وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في مجال أهداف التنمية المستدامة محل الاهتمام كنقطة انطلاق. بعد ذلك، يحتاج الفريق الرقابي إلى تحديد ما يريد تقييم اتساقه معه (أي تعيين وتحديد المجموعة الفرعية من البرامج في قطاعات أخرى أو برامج أخرى في نفس القطاع).

تكمن الخطوة التالية في تحديد مستوى التحليل لتقييم الاتساق معه - على مستوى غايات البرنامج، أو على مستوى الإجراءات أو الأدوات أو الآليات لتحقيق الغايات؛ أو على مستوى النتائج. على سبيل المثال، قد يكون التحليل أكثر عمومية على مستوى الغايات وللتركيز على "ما إذا كانت غايات تحرير التجارة تتسق مع المقصد 2.2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكالها" أو أكثر تحديدًا على مستوى النتائج والنظر في "ما إذا كانت النتيجة المرجوة من انخفاض أسعار الحبوب نتيجة تحرير التجارة تتسق مع غايات الحد من التفرم".⁴⁹

48 إل بيزيكوفا، "اتساق السياسات وتحول أنظمة الغذاء"، رورال 21 (أكتوبر 2023)، متوفر عبر الرابط: [Policy coherence and food systems transformation \(rural21.com\)](https://www.rural21.com)

49 كي بارسونز وسي هاكوس، "الموجز 5: اتساق السياسات في النظم الغذائية". في إعادة النظر في السياسة الغذائية: نهج جديد للسياسة والممارسة، (لندن، مركز السياسات الغذائية، 2019)، الصفحة 4.

عبر القطاعات

يمكن أن تفحص المهام الرقابية مدى اتساق برامج وإستراتيجيات مُحَدَّدة عبر قطاعين أو أكثر في بلدٍ واحد. في حالة مالawi، يمكن للمهام الرقابية فحص مدى الاتساق بين المساهمات المحددة وطنيًا (2021)، والسياسة الزراعية الوطنية (2021)، وبرنامج الحماية الاجتماعية (2021).

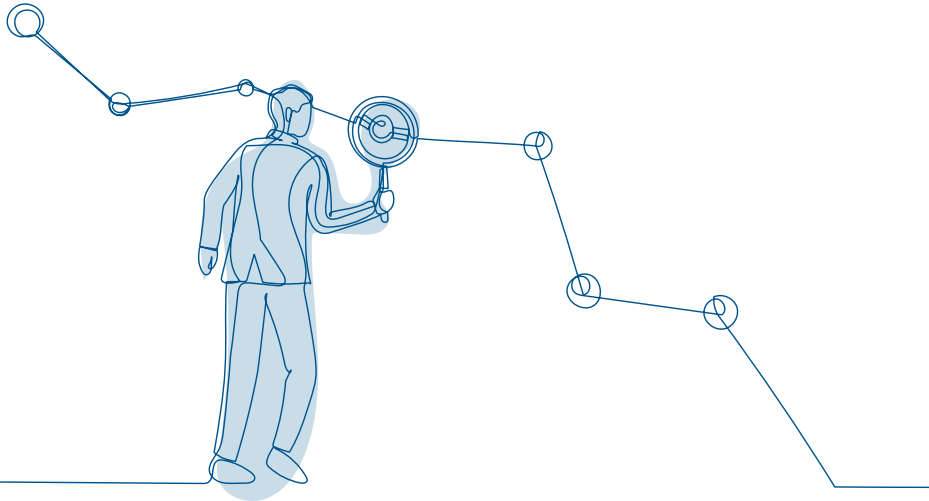
داخل نفس القطاع

يمكن أن تفحص المهام الرقابية مدى اتساق برامج وإستراتيجيات مُحَدَّدة داخل قطاع واحد في بلدٍ واحد. **الغذاء:** على سبيل المثال، في حالة إثيوبيا، يمكن للمهام الرقابية فحص الاتساق الأفقي بين البرنامج الوطني للتغذية (2013)، وإعلان سيكوتا (2018)، والخطة الإستراتيجية للزراعة المراعية للتغذية (2016)، والمبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (2022). **المناخ:** في حالة نيجيريا، يمكن للمهام الرقابية فحص الاتساق بين المساهمات المحددة وطنيًا (2021)، وإطار عمل المرونة الزراعية الوطنية (2015)، وإطار عمل خطة التكيف الوطنية (2021).

3.1.3 مدخل البرامج - اتساق السياسات عبر مستويات الحكومة

سيركز هذا المدخل على اتساق البرامج التي تساهم في تنفيذ المقاصد المتفق عليها وطنيًا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة عبر مستويات الحكومة وداخل حدود القطاع الواحد من خلال فحص فعالية أدوات السياسات وآلياتها أو أدائها.

سيقيم تحليل الاتساق الرأسي للسياسات عبر تحليل ما إذا كانت البرامج المحلية متسقة مع البرامج والإستراتيجيات الوطنية ضمن مجال سياسة واحد أم لا. وسيبدأ التحليل بتحديد مجال اهتمام أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجية أو البرنامج الوطني المقابل وغاياته. بعد ذلك، سيتعين على المدققين تعيين البرامج ذات الصلة وتحديد ما على المستوى دون الوطني أو المحلي في نفس القطاع أو القطاعات ذات الصلة. سيراعي الفريق الرقابي أيضًا جميع أصحاب المصلحة المعنيين عند إجراء هذا التعيين والتحديد. (انظر القسم 2.2) وأخيرًا، سيتعين عليهم تحديد مستوى التحليل، كما هو الحال في فحص الاتساق الأفقي.



جدول 7. تخطيط صنع السياسات الغذائية والتغذية عبر مستويات الحكومة في الولايات المتحدة



المستوى الفيدرالي	مستوى الولاية	المستوى المحلي
الزراعة	تتولى وزارة الزراعة الأمريكية مسؤولية الإشراف على الإمدادات الغذائية، بما في ذلك سلامة الأغذية وبرامج المساعدة الغذائية والبحوث الزراعية.	
السلامة الغذائية	تنظم إدارة الغذاء والدواء الأمريكية سلامة المنتجات الغذائية، بما يشمل وضع الملصقات، والمواد المضافة، والملوثات.	تنظم الولايات أيضاً سلامة الأغذية والصرف الصحي في مؤسسات الخدمات الغذائية ومتاجر بيع الأغذية بالتجزئة.
يرصد مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها ويتتبع حالات تفشي الأمراض المنقولة بالغذاء ويقدم إرشادات بشأن التغذية والوقاية من الأمراض المزمنة.	توفر وزارات الصحة في الولايات برامج تعزيز التغذية والتثقيف الغذائي، فضلاً عن رصد الأمراض المتعلقة بالتغذية ومراقبتها.	قد توفر وزارات الصحة المحلية برامج تعزيز التغذية والتثقيف الغذائي، فضلاً عن رصد الأمراض المتعلقة بالتغذية ومراقبتها.
يعد قانون الأطفال الأصحاء والخاليين من الجوع (2010) بمثابة سياسة فيدرالية تهدف إلى تحسين الجودة الغذائية للوجبات المدرسية وتعزيز عادات الأكل الصحية لدى الأطفال.	فرضت العديد من الولايات ضرائب على المشروبات السكرية للحد من استهلاكها.	
الوصول إلى الغذاء		تنفذ بعض المدن برامج لزيادة فرص الحصول على الأغذية الصحية، مثل أسواق المزارعين، والحدائق المجتمعية، ومبادرات تمويل الأغذية الصحية.
هدر الطعام		تنفذ بعض المدن برامج لمعالجة النفايات الغذائية، مثل برامج التسميد وجهود استعادة الطعام.

2.3 نطاق المهام الرقابية

يحدد نطاق المهام الرقابية حدود المهام الرقابية، أي ما ستشمله المهمة وما لن تشمله. إذا كان النطاق غير واضح أو واسعاً للغاية، فسيكون من الصعب تحقيق غايات المهام الرقابية. يمكن الاطلاع على إرشادات بشأن تحديد نطاق المهام الرقابية في مبادرة تنمية الإنتوساي (2021)، الفصل 4⁵⁰. ويمكن تحديد نطاق المهام الرقابية المجراة على اتساق السياسات بطرق مختلفة، اعتماداً على المداخل المحددة وسياق البلد وصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة والوقت والموارد، والكفاءات المتاحة لدى الفريق الرقابي. كما ستنتظر الفرق الرقابية في نتائج تحليل أصحاب المصلحة والتخطيط المتعلق باتساق السياسات (انظر القسم 2.2).

تتمثل أحد العناصر المهمة لتحديد نطاق المهام الرقابية في ما إذا كانت المهام ستقيّم اتساق السياسات أفقياً أو رأسياً. قد يؤدي النظر في كل من الاتساق الأفقي والرأسي إلى جعل نطاق المهام الرقابية معقداً للغاية، لا سيما في حالة التركيز على البرامج، ويتطلب كفاءات وموارد تحليلية كبيرة. يمكن تضيق النطاق في هذه الحالة من خلال فحص اتساق السياسات لعدد محدود من البرامج (برنامجان أو ثلاثة كحد أقصى).

ترتبط مدى ملائمة تحديد نطاق المهام الرقابية لفحص الاتساق الرأسي ارتباطاً وثيقاً بالسباق المؤسسي للبلد وصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة. يختلف مستوى اللامركزية من بلد إلى آخر، مما يؤثر على كيفية تنفيذ السياسات والبرامج على المستوى دون الوطني/على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، نظراً إلى أن معظم الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بصلاحيات وطنية، فلا يمكنها إجراء المهام الرقابية إلا على تنفيذ الموارد والبرامج الوطنية، التي قد تُنفذ على المستوى المحلي.

من الاعتبارات الأخرى ذات الصلة التي ستؤثر على نطاق المهام الرقابية، تلك التي تتعلق بتوفر المصادر والبيانات الموثوقة. على سبيل المثال، قد تكون البيانات أقل توفراً وأصعب في الوصول إليها على المستويين دون الوطني والمحلي، مما يستدعي تركيز المهام الرقابية على المستوى الوطني والاتساق الأفقي. رغم ذلك، يعد ضمان توفير المدققين لبدائل في حال كانت البيانات المطلوبة غير متوفرة أو غير مكتملة أمراً مهماً، مثل النظر في إحصاءات المؤشرات المتاحة أو إجراء جمع البيانات؛ وستؤثر الموارد والكفاءات المتاحة على مدى جدوى تنفيذ هذه الطرق البديلة لجمع البيانات.

عند تحديد نطاق تقييم الاتساق الأفقي، ستركز المهام الرقابية على المستوى الوطني. ستنتظر المهام الرقابية في الأحكام القانونية، وعمليات التخطيط والإستراتيجيات طويلة الأجل، والترتيبات والأدوات المؤسسية لتمكين الاتساق الأفقي، ومختلف البرامج/الكيانات داخل القطاع الواحد أو عبر القطاعات التي تساهم في تحقيق الأولويات أو النوايا الوطنية فيما يتعلق بالمقاصد المحددة المتفق عليها وطنياً والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

عند تحديد نطاق تقييم الاتساق الرأسي، ستراعي المهام الرقابية مستويات متنوعة من الحكومة. سيشمل ذلك الأحكام القانونية، وعمليات التخطيط والإستراتيجيات طويلة الأجل، والترتيبات والأدوات المؤسسية لتمكين الاتساق الرأسي، ومختلف البرامج/الكيانات على مستويات مختلفة من الحكومة بما يساهم في تحقيق الأولويات أو النوايا الوطنية فيما يتعلق بالمقاصد المحددة المتفق عليها وطنياً ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.



تفحص المهام الرقابية الدرجة التي يحقق بها الإطار المؤسسي لجامايكا تقدماً نحو بناء نظام قوي ومرن للصحة العامة في سياق المقاصد المتعلقة بالصحة في خطة التنمية الوطنية برؤية 2030، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومتطلبات لوائح الصحة الدولية (2005)، ولا سيما قدرة الدولة على كشف مخاطر الصحة الوطنية والعالمية والاستجابة لها. امتد نطاق المهام الرقابية ليشمل المستوى الوطني وتضمن (أ) الأطر واللوائح الوطنية التي تدعم مرونة الأنظمة الصحية، و(ب) السياسات والخطط على المستوى دون الوطني لتعزيز التكامل من أجل مرونة نظام الصحة. لم تتضمن المهام الرقابية تقييماً للاتساق بين إطار عمل الصحة وسياساتها وخططها والسياسات ذات الصلة في القطاعات الأخرى.

المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة بجامايكا. 2023. "تقرير مهام رقابة الأداء: فاعلية الإطار المؤسسي لجامايكا في تمكين نظام وطني قوي ومرن للصحة العامة"، مارس، متوفر عبر الرابط: <https://auditorgeneral.gov.jm/wp-content/uploads/2023/05/Performance-Audit-Report-MoHW.pdf>

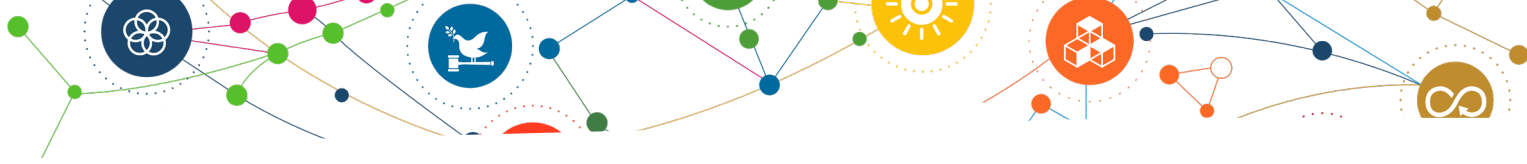
3.3 الأسئلة الرقابية

سيتولى الفريق الرقابي إعداد أسئلة رقابية ذات صلة باتساق السياسات استناداً إلى غايات المهام الرقابية ونطاقها مع مراعاة مدخل المهام الرقابية المجراة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي حُدِّثت. يجب على الفرق الرقابية مراعاة النهج الرقابي (النتائج، أو المشكلات أو النهج المستند إلى النظام) الذي يتوقعون استخدامه، لأن ذلك سيؤثر على صياغة غايات المهام الرقابية وأسئلتها. يمكن لمصادر المعايير الرقابية المُقدَّمة في القسم 3.4 أن تدعم الفرق الرقابية في إعداد الأسئلة الرقابية.

يعرض الجدولان 8 و9 أدناه أمثلة على الأسئلة الرقابية العامة المتعلقة باتساق السياسات مع مراعاة مدخلي (العمليات والبرامج) المضمنين في تعريف المهام الرقابية المجراة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 (الفصل 2). يمكن للمدققين تكييف هذه الأسئلة مع السياق والظروف الوطنية لديهم. تختص إحدى مجموعات الأسئلة بإجراء مهام رقابية على أداء العملية الحكومية التي تنتج اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. بينما تختص المجموعة الثانية من الأسئلة بإجراء مهام رقابية على اتساق السياسات في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالمقاصد المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

جدول 8. أمثلة على الأسئلة الرقابية العامة والأسئلة الفرعية المتعلقة باتساق السياسات للمهام الرقابية المجراة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - العمليات

المدخل: العمليات
1. إلى أي مدى وضعت الحكومة الأطر القانونية والمؤسسية التي تمكن بشكل فعال من تحقيق الاتساق الأفقي/الرأسي للسياسات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
أ. ما الأطر القانونية القائمة لتمكين الاتساق الرأسي/الأفقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ ما مدى فعالية هذه الأطر القانونية؟
ب. ما الترتيبات المؤسسية القائمة لتحقيق الاتساق الرأسي/الأفقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ ما مدى فعالية هذه الترتيبات المؤسسية؟
ج. هل الأطر القانونية المختلفة متسقة عبر القطاعات/المستويات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
د. هل الأطر المؤسسية المختلفة متسقة عبر القطاعات/المستويات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

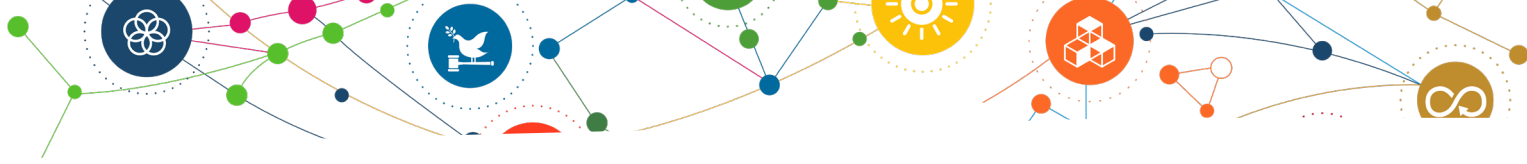


2. إلى أي مدى تتيح عمليات الميزانية والإدارة المالية العامة اتساق السياسات الأفقية/الرأسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

- أ. هل ترتبط الخطط والإستراتيجيات والوثائق الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ارتباطاً فعالاً بالتخطيط المالي وصياغة الميزانية والاستثمار وقرارات الإيرادات/النفقات أو تستند إليها؟
- ب. ما منهجيات/أدوات الميزانية المعمول بها لتخصيص الموارد وتتبعها وتقييم مدى اتساقها عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟ ما مدى فعالية هذه المنهجيات/الأدوات؟
- ج. هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤوليات لتخصيص الموارد وتتبعها وتقييم مدى اتساقها عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟
- د. هل أشركت الحكومة بفعالية جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات الموازنة والإدارة المالية العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
- هـ. هل تعد موارد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة كافية لضمان الاتساق والمواءمة بين القطاعات/المستويات الحكومية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
- و. هل يُجرى تنفيذ/أداء موارد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وفقاً للخطة لضمان الاتساق والمواءمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟
- ز. هل تصدر الحكومة تقارير ومعلومات عن موازنة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وتمويلها لتيسير المراقبة المحايدة من خلال هيئات الإشراف والجمهور؟
- ح. إلى أي مدى استخدمت الحكومة المعلومات المستقاة من منهجيات/أدوات الميزانية لتعديل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحسينها والتخطيط لها على المستوى الوطني؟

3. إلى أي مدى تمكن عمليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير من تحقيق الاتساق الأفقي/الرأسي للسياسات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- أ. هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالرصد والتقييم وإعداد التقارير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
- ب. إلى أي مدى تتسق أطر الرصد والتقييم وإعداد التقارير وعملياتها المختلفة فيما يتعلق بالتنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟
- ج. هل حددت الحكومة مؤشرات وأسساً لتقييم التقدم المحرز في الاتساق الأفقي/الرأسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟
- د. هل تصدر الحكومة بانتظام تقارير ومعلومات بشأن الاتساق الأفقي/الرأسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني لتيسير المراقبة المحايدة من خلال هيئات الإشراف والجمهور؟
- هـ. هل استخدم أصحاب المصلحة التقارير والمعلومات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني لتعزيز الاتساق الأفقي/الرأسي؟
- و. إلى أي مدى استخدمت الحكومة المعلومات المستقاة من أنظمة الرصد والتقييم لتصحيح المسار وضمان الاتساق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟

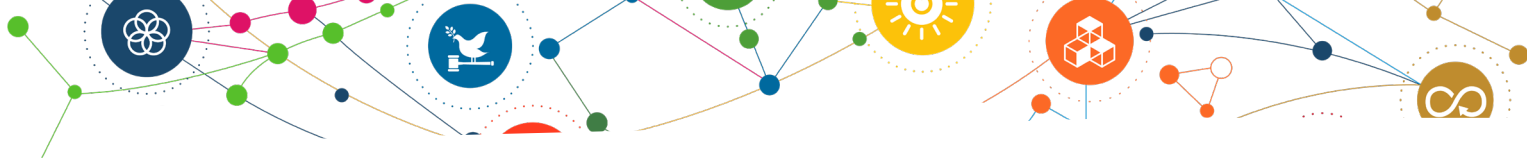


جدول 9. أمثلة على الأسئلة الرقابية العامة والأسئلة الفرعية المتعلقة باتساق السياسات للمهام الرقابية المجرأة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - البرامج

المدخل: البرامج (اتساق السياسات الأفقي والرأسي)
<p>1. إلى أي مدى حددت الحكومة وراعت أوجه الترابط بين البرامج ذات الصلة المتعلقة بالمقاصد المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة في التخطيط وصنع السياسات؟</p>
<p>أ. هل تراعي الإستراتيجيات الوطنية والوثائق والأطر الإستراتيجية أوجه الترابط بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة؟</p> <p>ب. هل تراعي الإستراتيجيات الوطنية والوثائق والأطر الإستراتيجية غايات/أولويات البرامج ذات الصلة بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية؟</p> <p>ج. هل يعد إطار السياسة كافيًا (إزدواجية، تجزئة، تداخلات، ثغرات الكيانات/البرامج) لدفع التغيير المطلوب للمضي قدمًا نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>د. هل حددت الحكومة خيارات السياسات وقيمتها على نحو منهجي لدفع التغيير المطلوب للمضي قدمًا نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>هـ. هل أجرت الحكومة فحوصات اتساق لتقييم مدى اتساق البرامج وملاءمتها تقييماً منهجياً للمضي قدمًا نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من مقاصد التنمية المستدامة؟</p> <p>و. هل أسفرت البرامج المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة عن عوامل خارجية بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية سلبية (عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية)؟</p> <p>ز. هل أسفرت البرامج ذات الصلة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة عن أي منافع مشتركة بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية غير متوقعة (عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية)؟</p> <p>ح. إلى أي مدى تُعزّز البرامج ذات الصلة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة والبرامج ذات الصلة تعزيزًا تبادليًا (عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية)؟</p>

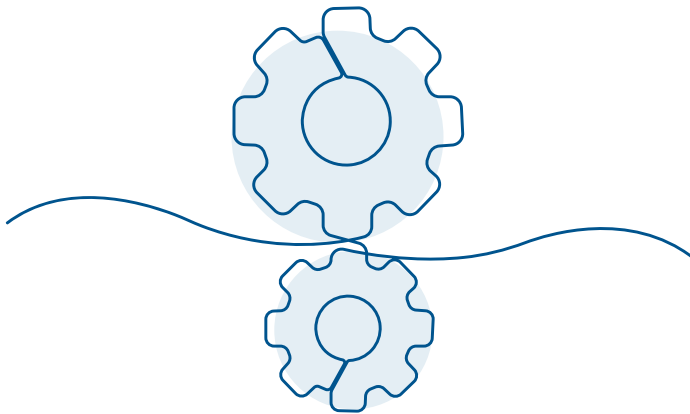
2. إلى أي مدى وضعت الحكومة آليات للتنسيق الفعال للبرامج ذات الصلة (داخل قطاع واحد حكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية) المتعلقة بالمقاصد المحددة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟

- أ. هل يوجد تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن البرامج المحددة داخل قطاع واحد حكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية؟
- ب. هل تشترط الحكومة أو توفر حوافز للتعاون بين الإدارات داخل القطاع الواحد/عبر القطاعات في تنفيذ البرامج المحددة؟
- ج. هل تشترط الحكومة أو توفر حوافز للتعاون بين المستويات الحكومية في تنفيذ البرامج المحددة؟
- د. هل تشترط الحكومة أو توفر حوافز للتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ البرامج المحددة؟
- هـ. هل تعد موارد الكيانات الحكومية المسؤولة عن البرامج المحددة كافية لضمان التكامل والمواءمة الفعالين عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية؟
- و. ما نظم المعلومات الموجودة لتمكين التنفيذ المتسق للبرامج المحددة داخل قطاع واحد حكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية؟ ما مدى فعالية أنظمة المعلومات هذه؟
- ز. هل تتمتع الكيانات الحكومية بالكفاءات اللازمة للتعاون مع الكيانات الأخرى في نفس القطاع/عبر القطاعات/المستويات الحكومية؟
- ح. هل تتمتع الكيانات الحكومية بالكفاءات اللازمة للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل معهم؟
- ط. ما الأدلة المتوفرة بشأن فعالية آليات التنسيق لضمان الاتساق والتماسك داخل القطاع الواحد/عبر القطاعات؟
- ي. ما هي الأدلة المتوفرة بشأن فعالية آليات التنسيق لضمان الاتساق والتماسك عبر المستويات الحكومية؟
- ك. إلى أي مدى ساهم تنفيذ آليات التنسيق في إحراز تقدم فيما يتعلق باتساق السياسات (أفقيًا/رأسيًا) كما قاسته المؤشرات و/أو التقييمات المتاحة؟



3. إلى أي مدى يساهم الرصد والتقييم وإعداد التقارير في الاتساق الأفقي/الرأسي الفعال للبرامج ذات الصلة بالمقاصد المُحدَّدة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟

- أ. ما إطارات الرصد القائمة لجمع الأدلة والمعلومات بشأن نتائج البرامج ذات الصلة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة وتأثيراتها؟ ما مدى فعالية أطر الرصد هذه؟
- ب. هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بالرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن تنفيذ البرامج ذات الصلة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟
- ج. إلى أي مدى يتسق الرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن تنفيذ البرنامج ذي الصلة المتعلق بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة مع رصد البرامج ذات الصلة داخل نفس القطاع الحكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية؟
- د. هل حددت الحكومة المؤشرات والأسس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرامج ذات الصلة ونتائجها مع مراعاة أوجه الترابط المتبادل مع البرامج الأخرى داخل نفس القطاع الحكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية؟
- هـ. هل تجري الحكومة تقييمات منهجية للبرامج ذات الصلة المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟
- و. كيف تستخدم الحكومة البيانات والمعلومات المتكاملة (مثل البيانات والمعلومات الإحصائية والعلمية والجغرافية المكانية) لتقييم البرامج ذات الصلة المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟
- ز. هل تصدر الحكومة بانتظام تقارير ومعلومات عن مدى اتساق تنفيذ البرامج ذات الصلة المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة لتسهيل الرقابة من هيئات الرقابة والجمهور؟
- ح. كيف استخدمت الحكومة المعلومات المستقاة من الرصد والتقييم لضمان الاتساق في تنفيذ البرامج ذات الصلة المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة داخل نفس القطاع الحكومي/عبر القطاعات الحكومية/عبر المستويات الحكومية؟
- ط. كيف استخدمت الحكومة المعلومات المستقاة من الرصد والتقييم لدعم تعلم السياسات في تنفيذ البرامج ذات الصلة المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحدَّدة المرتبطة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة عبر الكيانات/القطاعات/المستويات الحكومية؟



4.3 المعايير الرقابية

يُجري المدققون تقييماتهم وفقاً للمعايير الرقابية. وتشمل المصادر ذات الصلة بالمعايير الرقابية لفحص اتساق السياسات، من بين مصادر أخرى:

- جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 (2016).
- مقصد التنمية المستدامة 17.14 بشأن "تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة"
- مبادئ الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2018).
- توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (2019) والمذكرة التوجيهية (2021).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤشر 17.14.1 (2020).
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، "العمل معاً: التكامل والمؤسسات وأهداف التنمية المستدامة"، التقرير العالمي عن القطاع العام (2018)
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المذكرة التوجيهية لإستراتيجية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (فبراير 2021) "تعزيز صنع سياسات متسقة".
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الجائحة، تقرير القطاع العام العالمي (2023).
- وثائق السياسات والتشريعات الوطنية.

يمكن استخدام هذه المصادر لوضع الأسئلة التي تساعد المدققين على إنشاء معايير لاتساق السياسات ولتكون أيضاً بمثابة إلهام لوضع الأسئلة الرقابية. على سبيل المثال، يمكن مقارنة إجراءات الحكومة مقارنة معيارية بالإجراءات الإستراتيجية للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لتعزيز اتساق السياسات،⁵¹ بما يشمل بين أمور أخرى:

- إنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات إما في مركز الحكومة أو بقيادة إحدى الوزارات.
- وضع آلية مؤسسية للتنسيق عبر الوزارات.
- إجراء تمارين المحاكاة والتخطيط لدمج تحليل السياسات.
- ترتيب مننديات أو آليات تشاور لأصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك عبر المستويات الحكومية.
- ضمان تعميم أهداف التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية والتخطيط الإنمائي والإستراتيجيات والموازنة وصنع السياسات.
- فرض صلاحيات ومتطلبات إعداد التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة عبر الوزارات والكيانات.

5.3 الطرق والأدوات

توجد طرق وأدوات مختلفة يمكن للفرق الرقابية استخدامها لجمع البيانات وتحليل اتساق السياسات. بشكل عام، تساعد هذه الأساليب والأدوات المدققين على تحديد مجموعة البرامج أو العمليات التي ستخضع للرقابة والكيانات وأصحاب المصلحة المعنيين، والعلاقات المتبادلة فيما بينها (على سبيل المثال، من حيث المسؤوليات أو الاختصاصات أو الغايات).

يعرض الجدول 10 بعض هذه الأساليب والأدوات والكيفية التي يمكن استخدامها بها لتقييم اتساق السياسات.

51 انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المذكرة التوجيهية لإستراتيجية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة "تعزيز صنع سياسات متسقة" (فبراير 2021)، الصفحات من 11 إلى 12.

جدول 10. أساليب فحص اتساق السياسات وأدواته

الأداة	الاستخدام عند إجراء مهام رقابية على اتساق السياسات
أدوات متنوعة، من بينها التصور الشبكي وتحليل البيانات والنمذجة التي يمكن استخدامها لتحليل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة (انظر القسم 2.1)	لتعيين التفاعلات بين غايات السياسات المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة وتصورها وتحليلها من أجل تحديد الموضوعات والمقاصد الرقابية ذات الصلة الخاضعة للرقابة وكذلك فهم أوجه الترابط المشتركة ذات الصلة التي يمكن أن توجه عملية تعيين البرامج والعمليات والكيانات وتحديدتها.
تعيين النظام/التعيين المؤسسي	لتعيين عالم البرامج أو العمليات أو الكيانات ذات الصلة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المُحددة وللمساعدة في تحديد المجموعة الفرعية الخاضعة للرقابة.
القوائم المرجعية/التقييمات المتعلقة باتساق السياسات (على سبيل المثال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	للمساعدة في فحص الآليات والممارسات المؤسسية للتهوض باتساق السياسات، وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين.
تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات	للتحقق من الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات بين البرامج المحددة.
تحليل أصحاب المصلحة	لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة بالبرامج المُحددة وأدوارهم واهتماماتهم، والأولوية بالنسبة للمهمة الرقابية.
تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والتبليغ	لتوضيح أدوار أصحاب المصلحة المختلفة ومسؤولياتهم.
تحليل الميزانية	للمساعدة في تحديد ما إذا كانت مخصصات الميزانية وعمليات التنفيذ تدعم التكامل أو تقوضه.
التحليل الكمي والبيانات والمؤشرات	للمساعدة في تحديد وتحليل وجود العناصر المؤسسية التي تدعم اتساق السياسات وتحدد الاتجاهات والأنماط وتحلل المؤشرات والبيانات المتاحة المتعلقة باتساق السياسات.
التحليل النوعي (مراجعات المنشورات وتحليل المحتوى)	لإجراء مراجعات للمنشورات وتحليل وثائق السياسات مع التركيز على استخلاص المعلومات ذات الصلة بمعالجة الأسئلة الرقابية المتعلقة باتساق السياسات وتحليلها. على سبيل المثال، لتحديد غايات السياسات، ومسارات التأثير بين البرامج، وما إلى ذلك.
المقابلات	للحصول على مدخلات بشأن مسارات التأثير بين البرامج وبشأن الأسباب والعوامل التي تدعم اتساق السياسات أو تقوضه.
ورش العمل	لإجراء مناقشات تشاركية بشأن التفاعلات بين أهداف السياسات والبرامج، وتحديد أولويات البرامج، وتحديد العوامل المؤثرة على اتساق السياسات في السياقات الوطنية. لمناقشة النتائج/التوصيات الأولية المتعلقة باتساق السياسات.
مجموعات النقاش	للحصول على معلومات بشأن خبرات المشاركين المتعلقة باتساق البرامج وبشأن الأسباب أو العوامل التي تدعم الاتساق أو تقوضه. لمناقشة النتائج/التوصيات الأولية المتعلقة باتساق السياسات

يقدم الإطار 20 مثالاً على استخدام منهجيات تحليل المحتوى لتقييم اتساق السياسات الغذائية في جنوب أفريقيا، بينما يصف الإطار 21 تقييماً كمياً لمختلف أبعاد اتساق السياسات المتواءمة مع المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة 17.14.1.

إطار 20. التحليل النوعي لاتساق سياسات الإمدادات الغذائية مع غايات سياسات الأمن الغذائي والتغذية في جنوب أفريقيا

حلل ثو وآخرون (2018) محتوى أربعين وثيقة من وثائق السياسات الوطنية في جنوب أفريقيا لتحديد غايات السياسات وأنشطتها المتعلقة بالصحة التغذوية والأمن الغذائي والزراعة (إنتاج الأغذية وتسويقها)، والاستثمار (معالجة الأغذية وتسويقها وتوزيعها)، والتجارة (توزيع الأغذية) والمقارنة بينها. وقد استرشد هذا التحليل بمراجعة المنشورات المتعلقة بآثار أنشطة السياسات الاقتصادية هذه على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وأجرى المؤلفون مقابلات نوعية مع صانعي السياسات الغذائية وغيرهم من أصحاب المصلحة، من قطاعات الزراعة والسياسة الاقتصادية والصحة، لاستكشاف كيف يمكن أن تساعد معتقداتهم وأطر عملهم في تفسير طبيعة (عدم) اتساق السياسات الواضحة في وثائق السياسات.

المصدر: كي بارسونز وسي هاكوس، "الموجز 5: اتساق السياسات في النظم الغذائية" في إعادة التفكير في السياسة الغذائية: نهج جديد للسياسة والممارسة، (لندن، مركز السياسات الغذائية، 2019)، الصفحة 5. ثو إيه إم، وإيس جرينبيرغ، وإم هارا، وإيس فريبل، ودي ساندروز، "تحسين اتساق السياسات من أجل الأمن الغذائي والتغذية في جنوب أفريقيا: تحليل نوعي للسياسات" الأمن الغذائي 10، 4 (أغسطس 2018): 30-1105.

إطار 21. تحليل المؤشرات المتعلقة باتساق السياسات

يقيس المؤشر 17.14.1 المتعلق بأهداف التنمية المستدامة عدد البلدان التي تتمتع بآليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.

تحاول المنهجية الحصول على ثمانية مجالات لاتساق السياسات حتى يمكن للبلدان تقييم تقدمها المحرز في المؤشر وإعداد تقارير بشأنه وتحديد مجالات التحسين. تتضمن المنهجية نظامًا للقيم يسمح للبلدان بتسجيل كل عنصر من العناصر تسجيلًا كميًا. وقد أجري اختبار تجريبي في بلدان مختلفة؛ ويرد أدناه نتائج الاختبار التجريبي في غيانا.

رقم 1. الالتزام السياسي المؤسسي. الدرجة = 5 من 10

رقم 2. الاعتبارات الطويلة المدى. الدرجة = 5 من 10

رقم 3. التنسيق بين الوزارات والتنسيق عبر القطاعات. الدرجة = 0 من 10

رقم 4. العمليات التشاركية. الدرجة = 8 من 10

رقم 5. تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتقييم تأثيرات

السياسات وارتباطاتها. الدرجة = 0 من 10

رقم 6. التشاور عبر مختلف المستويات الحكومية والتنسيق بينهم. الدرجة = 5 من 10

رقم 7. رصد اتساق السياسات وإعداد التقارير بشأنها. الدرجة = 0 من 10

رقم 8. الموارد والأدوات المالية. الدرجة = 5 من 10

الإجمالي = 28 من 80 (28/80=0.35)

الآليات القائمة لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (%) 35%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة 17.14.1: الآليات القائمة لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة" (2020).

توجد العديد من الموارد والأدوات المعرفية المتاحة لدعم عمل المدققين فيما يتعلق باتساق السياسات. على سبيل المثال، توفر منصة المعرفة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن اتساق السياسات (مجموعة أدوات اتساق السياسات للتنمية المستدامة - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (oecd.org) إمكانية الوصول إلى موارد المعرفة ذات الصلة باتساق السياسات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأصحاب المصلحة.

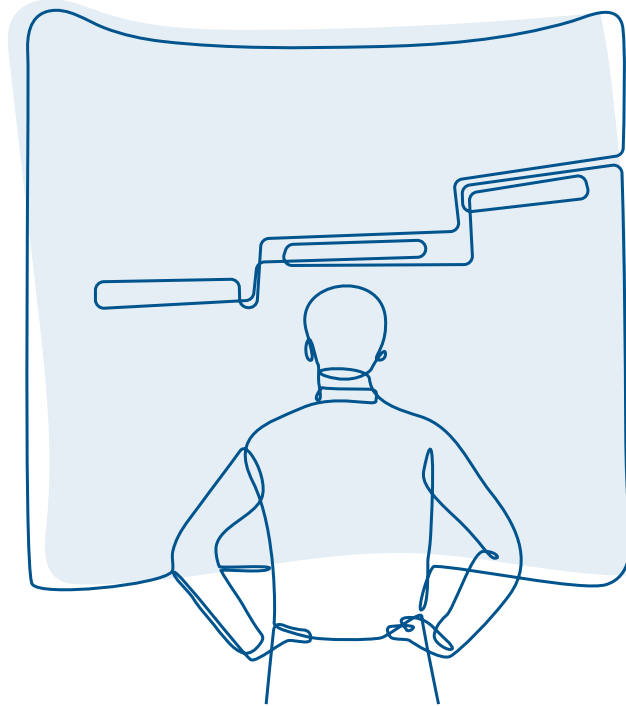
6.3 التوصيات الرقابية فيما يتعلق باتساق السياسات

تهدف التوصيات الرقابية إلى تقديم ملاحظات بناءً للمساهمة في معالجة المشكلات المتعلقة باتساق السياسات التي حددتها المهام الرقابية وفقًا لمعيار الإيساي 300/40. عند صياغة التوصيات المتعلقة باتساق السياسات في المهام الرقابية المجرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يحتاج المدقق إلى التأكد من أن التوصيات تتبع غايات المهام الرقابية ونتائجها وتتطابق معها. (انظر الجدول 11)

بالإضافة إلى عدم التعدي على مسؤوليات الإدارة وكونها قابلة للتنفيذ، يوجد اعتباران آخران ذوا أهمية خاصة لصياغة التوصيات المتعلقة باتساق السياسات. أولاً، يجب أن تعالج المهام الرقابية أسباب أوجه القصور من حيث اتساق السياسات (أفقياً/رأسياً) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تتنوع هذه الأسباب ويمكن أن تشمل الافتقار إلى هياكل التنسيق، واختلاف تحديد الغايات بين القطاعات/مجالات السياسات، والعوامل المثبطة، والافتقار إلى الأدوات، من بين أسباب أخرى.

ثانياً، بالنظر إلى تعدد أصحاب المصلحة المعنيين، يجب أن تكون التوصيات واضحة من حيث الجهة الموجهة إليها، بما في ذلك إذا كان هناك أكثر من جهة مسؤولة عن معالجة التوصيات. يمكن لأصحاب المصلحة المختلفين اتخاذ تدابير في مجالاتهم ومجالات مسؤولياتهم للنهوض بالعمليات التي تتيح اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان اتساق السياسات في البرامج لتحقيق المقاصد الوطنية المرتبطة بواحدة أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بإعداد التقارير بشأن نتائج المهام الرقابية المجرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك صياغة التوصيات، انظر نموذج مبادرة تنمية الإنترنت للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، الفصل 6.



جدول 11. تطابق التوصيات الرقابية بشأن اتساق السياسات مع غايات المهام الرقابية ونتائجها

الجهة الأعلى للرقابة	الغاية الرقابية	النتائج	التوصيات
بوتان	استهدفت المهمة الرقابية تحديد مدى تطبيق الحكومة للأطر القانونية والأطر المتعلقة بالسياسات والترتيبات المؤسسية اللازمة لتعزيز الكفاءات على التنبؤ بمخاطر الصحة العامة والوقاية منها والتأهب لها.	يوجد نهج محدودة للحكومة الشاملة بين الوكالات والوكالة الوطنية الرائدة في أثناء إعداد الخطط والسياسات الوطنية لمواجهة الكوارث. ينبغي أن تكون إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث والخطة الوطنية للطوارئ في حالات الكوارث بمثابة الإطار الاستراتيجي الشامل لإدارة الكوارث، وينبغي للوكالات الرائدة المعنية أن تزامن إستراتيجياتها وخططها لتعزيز التنسيق والتواصل فيما يتعلق بدعم آليات التأهب والاستجابة للكوارث.	ينبغي أن تتعاون وزارة الصحة وإدارة الحكومة المحلية وإدارة الكوارث في بوتان مع وزارة الحكم المحلي وإدارة الكوارث في بوتان وتعيد النظر في الخطط القائمة، وتضع إستراتيجيات للتأهب الوطني وإستراتيجية للاستجابة للكوارث، بما في ذلك حالات طوارئ الصحة العامة، بما يضمن اتباع نهج متعدد المخاطر.
			ينبغي إجراء تقدير وتقييم منتظمين لفعالية آليات التنسيق بين الوكالتين لإجراء مراجعات لاحقة للخطط والإستراتيجيات. كما ينبغي إجراء تمارين الدروس المستفادة لتحديد مجالات التحسين وتعزيز عملية التنسيق.
			
المهام الرقابية المنسقة بقيادة البرازيل	تسعى المهام الرقابية المنسقة هذه إلى تحديد الإزدواجية والتجزئة والتداخلات والثغرات بين سياسات المجالات المحمية وسياسات السياحة والتخطيط لاستخدام الأراضي في الولايات القضائية لكل منها (الوطنية أو دون الوطنية)، بالإضافة إلى التأثيرات ذات الصلة (السلبية أو الإيجابية، الواقعية أو المحتملة).	حددت أغلب الأجهزة العليا للرقابة الإزدواجية والتجزئة والتداخلات والثغرات مع التأثيرات السلبية بين سياسة المناطق المحمية وسياسات السياحة البيئية/الطبيعية، بما في ذلك، من بين تأثيرات أخرى، ما يلي:	السياحة
الرقابة على المناطق المحمية المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة 14.5 و 15.1 و 15.9		<ul style="list-style-type: none"> عدم وجود إستراتيجية حكومية واضحة للسياحة البيئية/الطبيعية في المناطق المحمية؛ التجزئة بين الوزارات والإدارات المسؤولة عن البيئة والسياحة، وتداخل الاختصاصات، مع عدم وجود أدوات تنسيق أو تعريف واضح لكيفية عملها على نحو فردي ومشارك لتحقيق غاياتها المشتركة. 	السياحة
			

7.3 كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تيسير الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية؟

يمكن أن يكون لمعالجة المشكلات المتعلقة باتساق السياسات أثر كبير من حيث المدخرات المالية وكذلك تحسينات الأداء وذلك من خلال معالجة أوجه القصور المتعلقة بعدم الاتساق بين البرامج والأنشطة.

إطار 22. متابعة التوصيات المتعلقة باتساق السياسات وقياس أثرها المالي وأثرها على الأداء

يصدر مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي تقريرًا سنويًا يتضمن توصيات للكونغرس والوكالات الفيدرالية للحد من إزدواجية البرامج والأنشطة وتداخلها وتجزئتها. تُرصد التوصيات ويجري متابعتها ويحدد مكتب المساءلة الحكومي المنافع المالية ومنافع الأداء المترتبة على معالجة تلك التوصيات. على سبيل المثال، في عام 2023، أفاد مكتب المساءلة الحكومي أن الكونغرس والوكالات قد أحرزوا تقدمًا كبيرًا في معالجة العديد من المسائل والتوصيات البالغ عددها 1885 مسألة وتوصية حُدِّثت في الفترة من عام 2011 إلى عام 2023. أسفرت هذه الجهود عن تحقيق ما يقرب من 600 مليار دولار من المزايا المالية، بزيادة قدرها 47 مليار دولار تقريبًا منذ تقرير عام 2022. تتوفر المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات على الإنترنت ويمكن للجمهور رصدها. يمكن الاطلاع على منهجية التحديد الكمي للمدخرات المالية عبر الرابط التالي: <https://www.gao.gov/products/gao-23-106089>. لمزيد من المعلومات، انظر <https://www.gao.gov/duplication-cost-savings>.

تشمل العناصر التي يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة على تيسير الأثر الرقابي المتعلق باتساق السياسات، من بين عناصر أخرى (انظر دليل تنفيذ رقابة الأداء وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي، الفصل 8):⁵²

- جودة التقرير الرقابي.
- العلاقة البناءة مع الكيانات الخاضعة للرقابة.
- وجود نظام للمتابعة.
- المشاركة مع البرلمان.
- إعداد تقارير عن نتائج نظام المتابعة.
- استخدام نتائج المتابعة لنظام رصد الأداء وتقييم المخاطر.

بما أن الرقابة على اتساق السياسات تنطوي على فحص مدى مواءمة البرامج والأنشطة المختلفة عبر كيانات متعددة أو عدم مواءمتها، فمن المهم أن تشارك الفرق الرقابية جميع الكيانات وأصحاب المصلحة المعنيين وتتواصل معهم، ويجب صياغة التوصيات الرقابية وتوجيهها إلى الكيانات المحددة وأصحاب المصلحة المسؤولين عن تنفيذ الإجراءات المقترحة، فضلاً عن ضرورة توزيع التقارير الرقابية على جميع الكيانات المشاركة في نطاق المهمة الرقابية. يمكن أن يساعد تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والتبليغ/تحليل أصحاب المصلحة الفرق الرقابية على تحديد نطاق الكيانات.

يجب أن تتابع الأجهزة العليا للرقابة النتائج والتوصيات المتعلقة باتساق السياسات موضوع المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمكن للمهام الرقابية اللاحقة أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة على تقييم الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المتعلقة باتساق السياسات وتحديد الفرص المتاحة لتحسين ممارستها الرقابية في هذا المجال. عند الاقتضاء، يمكن أيضًا للأجهزة العليا للرقابة تسليط الضوء على إجراءات محددة تتعلق باتساق السياسات في خطة العمل التي ستعدها الجهات الخاضعة للرقابة لمعالجة التوصيات الرقابية. ويمكن أن تساعد خطة العمل في تحديد المسؤوليات عن الإجراءات المتعلقة باتساق السياسات، التي عادةً ما تقع على عاتق مختلف الكيانات وأصحاب المصلحة. انظر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، الفصل 7)

يمكن أن تستفيد الأجهزة العليا للرقابة من قياس الآثار المرتبطة بالرقابة على اتساق وتنفيذ توصياتها وكذا التواصل بشأنها من حيث كل من مدخرات التكاليف والتحسينات غير المالية (انظر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، القسم 7.1). يمكن أن تساعد المنهجيات المتاحة التي أعدتها بعض الأجهزة العليا للرقابة والدراسات الخارجية في هذا الصدد. تناقش مبادرة تنمية الإنتوساي الأثر الرقابي في إطار العمل المنجز في إطار تيسير الأثر الرقابي.⁵³

ثمة اعتبار آخر مهم، كما يتضح من مثال مكتب المساءلة الحكومي (الإطار 22)، وهو أن نتائج الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متاحة للجمهور ويجري إيصالها بشكل فعال. يمكن لوسائل التواصل الموجهة لمختلف الجماهير تسليط الضوء على تفاصيل محددة تتعلق باتساق السياسات وكذلك بالتوصيات ذات الصلة والمنافع المتوقعة من حيث تحسين اتساق السياسات.

تعد مشاركة أصحاب المصلحة مهمة أيضًا بعد صدور التقرير الرقابي (انظر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، القسم 7.3). يمكن للجمهور رصد النتائج والتوصيات الرقابية المتعلقة باتساق السياسات، كما يمكن لأصحاب المصلحة بالإضافة إلى غير الحكوميين منهم الاستفادة منها لمساءلة الحكومات عن تنفيذ التوصيات الرقابية. وتكتسب المشاركة مع البرلمانات أهمية خاصة ليس فقط لتوفير معلومات عن الأثر الناجم عن تنفيذ التوصيات الرقابية، ولكن أيضًا في الحالات التي تتطلب فيها معالجة التوصيات المتعلقة باتساق السياسات اتخاذ إجراءات تشريعية.

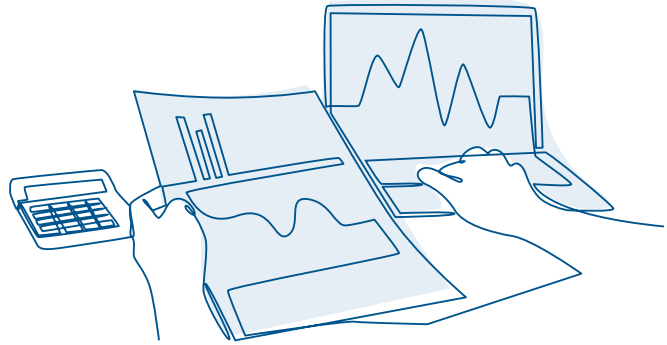
8.3 الكفاءات اللازمة للرقابة على اتساق السياسات

يتطلب تحليل اتساق السياسات كفاءات كافية في مجال رقابة الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب أن يكون المدققون على دراية برؤية 2030 ومبادئ خطتها وأهداف التنمية المستدامة وتطور أطر التنمية المستدامة. وكما يجب أن يظهروا فهمهم لمفهوم اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، وأبعاد اتساق السياسات، والآليات والإستراتيجيات التي تسهم في اتساق السياسات على امتداد دورة السياسات.

ومن الضروري أن يظهر المدققون فهمهم لثنج الحكومة الشاملة والتفكير المنظومي وتنوع الأدوات التحليلية وتطورها لفهم أوجه الترابط المشترك بين أهداف التنمية المستدامة وكيفية تفاعل غايات السياسات والبرامج المتعددة. وسيستفيد المدققون كذلك من القدرة على تطبيق الأدوات والنماذج الحالية لتحليل أوجه الترابط المشترك.

يجب أن يتوفر المدققون على معلومات أساسية وأن يكونوا على دراية بالأدوات اللازمة لتقييم مدى مواءمة خطط التنمية الوطنية والسياسات والميزانيات مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مع النهج الرامية إلى تعزيز الاتساق والتكامل الأفقيين والرأسيين في تخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها. كما يجب أن يكون المدققون على دراية بالمنهج والأدوات اللازمة لتحديد نقاط القوة والمسارات الحاسمة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

يجب أن يظهر المدققون قدرات تحليلية وتقييمية قوية، وقدرة على تطبيق أساليب التحليل الكمية والنوعية على حد سواء.



انظر "إعادة تصور الأثر الرقابي على الجهاز الأعلى للرقابة - ورقة تأملية" الصادرة عن مبادرة تنمية الإنتوساي عبر الرابط: <https://idi.no/elibrary/relevant-sais/fai/1439-idi-reimagining-sai-audit-impact/file>. كما تعمل مبادرة تنمية الإنتوساي حاليًا على إعداد كتيبات بشأن التخطيط للأثر الرقابي وبناء تحالف قوي من أصحاب المصلحة، وإنشاء أنظمة متابعة قوية للأثر الرقابي.

9.3 معالجة بعض التحديات فيما يتعلق باتساق السياسات

الفهم المفاهيمي لاتساق السياسات. رغم أن اتساق السياسات التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة موضوع معقد، فقد حدثت تطورات مفاهيمية وبحثية وسياساتية مهمة منذ المناقشات التي أدت إلى جدول أعمال عام 2030. وعليه، توجد العديد من الموارد من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين التي يمكن للمدققين الاعتماد عليها لفهم اتساق السياسات ومعناها وأثارها على السياسات وكيفية رقابتها بشكل أفضل. يكمل هذا الإطار الرقابي الموارد الأخرى المتاحة من خلال توفير التوجيه العملي والأمثلة التي يمكن أن تساعد المدققين على مواجهة هذا التحدي. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة اتخاذ خطوات محددة لبناء كفاءات مدققي الجهاز الأعلى للرقابة في مجال اتساق السياسات والتنمية المستدامة كجزء من ملف التدريب الخاص بهم.

الرقابة على اتساق السياسات دون التعليق على صياغة السياسات وغاياتها. يتمثل أحد الشواغل المتكررة لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة عند مناقشة اتساق السياسات في أن الأجهزة العليا للرقابة لا يمكنها التعليق على صياغة السياسات وغاياتها. وفقاً لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024 وإطار العمل الرقابي هذا، (انظر، على سبيل المثال، القسم 2.3 أعلاه)، لن يعلق مدققو الجهاز الأعلى للرقابة على غايات السياسات بل سيفحصون ويستخلصون استنتاجات بشأن عملية التنفيذ، أي الأدوات أو الآليات القائمة لمعالجة المشكلة، و/أو العمليات المتعلقة باتساق السياسات أو الداعمة لها، و/أو نتائج تلك الأدوات والآليات والعمليات أو أدائها في تحقيق تلك الغايات بطريقة متماسكة.

المعرفة بمجالات السياسة المختلفة. قد لا يتمتع مدققو الجهاز الأعلى للرقابة بخبرة ومعرفة سابقتين بمجالات السياسات المختلفة التي سيتعين عليهم فحصها عند الرقابة على اتساق السياسات في سياق الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يعني الهيكل التنظيمي المنفصل للأجهزة العليا للرقابة والتناوب المحدود للمدققين في بعض الحالات أن المدققين متخصصون في مجالات السياسة المحددة وقد يجدون أن الرقابة على اتساق البرامج عبر مجالات السياسات المختلفة وقطاعاتها أمراً صعباً. ويمكن أن يساعد إنشاء فرق رقابية متعددة التخصصات في مواجهة هذا التحدي. علاوة على ذلك، وكما هو موضح في القسم 3.1، يحتاج المدققون إلى النظر في معايير مختلفة لاختيار البرامج ومجالات/قطاعات السياسات التي سيركزون عليها، بما في ذلك الكفاءة والموارد المتاحة داخل الفريق الرقابي.

التأكد من إمكانية التحكم في النطاق الرقابي. كما هو موضح في الإطار، يتمثل أحد التحديات عند الرقابة على اتساق السياسات في أن النطاق الرقابي قد يصبح غير مُتحكم فيه عند النظر في مختلف مستويات الحكومة والقطاعات والبرامج والكيانات. يمكن للمدققين مواجهة هذا التحدي من خلال الاستثمار في مرحلة التخطيط الرقابي والتأكد من وضوح الغاية الرقابية والأسئلة التي يطرحها المدققون ومن المخاطر الرقابية الرقابة. من المهم أيضاً مشاركة أصحاب المصلحة في النطاق الرقابي، وإبصاليه لهم والسعي للحصول على تعليقاتهم وتأكيدهم ومعالجة أي أسئلة قد تطرأ. ويوفر هذا الإطار الرقابي، نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، ودليل رقابة الأداء، الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي من بين موارد أخرى، إرشادات ونصائح في هذا الصدد.

مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها في المهام الرقابية. نظراً لتعقيد الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمسائل المتعلقة باتساق السياسات، سيستفيد المدققون من الإلمام بمختلف الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في المهام الرقابية والتعلم من الخبرات الأخرى للأجهزة العليا للرقابة/الفرق الرقابية الأخرى التي أجرت المهام الرقابية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستكون معرفة هذه الأدوات والتدريب عليها أمراً مفيداً ليس فقط للرقابة على أهداف التنمية المستدامة ولكن لتعزيز كفاءة المدققين على إجراء مهام رقابية أكثر عمومية.

كتابة التوصيات الرقابية وإبصاليها إلى جهات متعددة. مع اتباع مدققي الجهاز الأعلى للرقابة نهج الحكومة الشاملة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة والتركيز على المشكلات المتعلقة باتساق السياسات في المهام الرقابية التي يجرونها، يتعلق أحد الأسئلة الشائعة بالكيانات التي ينبغي أن توجه إليها التوصيات (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتنسيق بين الوكالات)، وكيفية إيصال تلك التوصيات بفعالية إلى مختلف الأطراف المعنية. كما هو موضح في القسم 3.6، يجب أن تكون التوصيات واضحة من حيث الكيان الموجه إليه، بما في ذلك في حال وجود أكثر من كيان مسؤول عن معالجة التوصيات. من المهم أيضاً فهم دور الكيانات التوجيهية التي قد تساهم في تعزيز التنسيق واتساق السياسات والنهج المتكامل، وتحديد دورها في معالجة بعض الأسباب الجذرية للنتائج الرقابية.

قائمة الإطارات والأشكال والجداول

7	إطار 1. الإمام ببعض المفاهيم الأساسية
9	إطار 2. أوجه التآزر والمقايضات والمنافع المشتركة مع أمثلة من قطاع الغابات
10	إطار 3. أمثلة على الأدوات المستخدمة لفهم تفاعلات أهداف التنمية المستدامة
10	إطار 4. تحليل منغوليا لتفاعلات أهداف التنمية المستدامة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها
12	إطار 5. مراعاة البُعد الدولي عند تقييم السياسات الوطنية
13	إطار 6. الأوضاع السياقية المؤثرة على الاتساق بين التجارة والتغذية
15	إطار 7. التحليل السياقي للعنف الجنساني في أوغندا
17	إطار 8. تقييم اتساق السياسات المعنية بمقاصد الحد من آثار التغير المناخي في الاتحاد الأوروبي
18	إطار 9. الجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيون غير التابعين للحكومة
20	إطار 10. إشراك أصحاب المصلحة في إعداد نهج تكاملية للتعامل مع أحوال الطقس القاسية في إندونيسيا
24	إطار 11. أمثلة على الآليات التي تمكن من تحقيق الاتساق الأفقي والرأسي
25	إطار 12. عمليات الميزانية والتمويل التي تدعم اتساق جهود المناخ
26	إطار 13. تنسيق خطط التكيف الوطنية مع التغير المناخي ورصدها وتقييمها والإلمام بها
27	إطار 14. الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق الرأسي والأفقي الواردة في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2023:
30	إطار 15. رقابة أداء الموازنة الخضراء
30	إطار 16. الرقابة على تنسيق التحول في مجال الطاقة في ألمانيا
32	إطار 17. حصر السياسات والبيانات ذات الصلة واختيارها عبر القطاعات
34	إطار 18. مثال على المهام الرقابية المحتملة باستخدام التعيين الوادر في الجدول 6
37	إطار 19. نطاق المهام الرقابية في فعالية الإطار المؤسسي لجامايكا في تمكين نظام وطني وقوي ومرن للصحة العامة
37	إطار 20. التحليل النوعي لاتساق سياسات الإمدادات الغذائية مع غايات سياسات الأمن الغذائي والتغذية في جنوب أفريقيا
44	إطار 21. تحليل المؤشرات المتعلقة باتساق السياسات
47	إطار 22. متابعة التوصيات المتعلقة باتساق السياسات وقياس أثرها المالي وأثرها على الأداء
5	الشكل 1. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
23	الشكل 2. الهياكل والأنظمة والعمليات والأدوات اللازمة لتعزيز اتساق السياسات في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة
6	الجدول 1. يوضح الجدول الأول أمثلة على الأبعاد المختلفة لاتساق السياسات
21	جدول 2. الجهود الحكومية في القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة في أوغندا. تحديد أصحاب المصالح وأدوارهم
28	جدول 3. أمثلة مختارة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاتساق بين السياسات وتكاملها
29	جدول 4. مدخلا الرقابة على اتساق السياسات
31	جدول 5. الإستراتيجيات والسياسات في قطاعات مختلفة متعلقة بأنظمة الغذاء في ثلاث دول.
33	جدول 6. الفجوات في اتساق السياسات بين البرامج والسياسات الوطنية القائمة والوثائق الإستراتيجية الوطنية طويلة الأجل
35	جدول 7. تخطيط صنع السياسات الغذائية والتغذية عبر مستويات الحكومة في الولايات المتحدة
37	جدول 8. أمثلة على الأسئلة الرقابية العامة والأسئلة الفرعية المتعلقة باتساق السياسات للمهام الرقابية المجرأة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - العمليات
39	جدول 9. أمثلة على الأسئلة الرقابية العامة والأسئلة الفرعية المتعلقة باتساق السياسات للمهام الرقابية المجرأة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - البرامج
43	جدول 10. أساليب فحص اتساق السياسات وأدواته
46	جدول 11. تطابق التوصيات الرقابية بشأن اتساق السياسات مع غايات المهام الرقابية ونتائجها



idi@idi.no

Stenersgata 2, 0184 Oslo, Norway

